العلاقة بين سياسات الأجور والأسعار في سياق التوجه نحو تحقيق العدالة الإجتماعية في مصر

The Relationship Between Wage and Price Policies in the Context of Orientation Towards Achieving Social Justice in Egypt

دكتور/ أحمد حمدي عبد الدايم عبد الحليم هاشم

مدرس الاقتصاد- المعهد العالي للدراسات المتطورة- الهرم

الإيميل Dr.Ahmed.hashem2010@gmail.com

دكتور/ عصام أحمد البدري

استاذ مساعد بقسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة المنوفية

الإيميل esamahmed1981@gmail.com

دكتور/ أحمد عيد

مدرس بقسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة كفر الشيخ

الإيميل drahmedeidaboelela@gmail.com

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

المجلد التاسع- العدد السادس عشر

يوليو 2023م

رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

المستخلص

استهدفت الورقة الحالية دراسة العلاقة التبادلية طويلة الأجل بين الأجور النقدية والأسعار (مستويات التضخم) في مصر، وهل تسهم هذه العلاقة التبادلية المقترحة في إمكانية تحقيق العدالة الاجتماعية في مصر، وذلك خلال الفترة (1991-2021) ، ولتحقيق ذلك قامت الدراسة ببناء نموذج معادلات آنية (Simultaneous Equation Model) مكون من ثلاث معادلات، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاثة مراحل (3SLS) لتقدير النموذج الأني، توصلت الدراسة أنه خلال فترة بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي الأول بعد عام 1991 إلى وجود علاقة إيجابية تبادلية بين مستويات الأجور النقدية والأسعار في مصر، مما يتضمن أن الاقتصاد المصري يعاني من "التضخم الحلزوني"، كما أن حجم تأثير الأجور النقدية على التضخم أكبر بكثير من حجم تأثير التضخم على الأجور النقدية. مما يتضمن انخفاض مستويات الأجور الحقيقية للعاملين بمصر باستمرار. كما أن ارتفاع مستويات الأسعار والأجور النقدية للعاملين تزيد من عدم عدالة توزيع الدخل في مصر، لأنه يكون في غير صالح الطبقات الدنيا ويؤدي لزيادة عدم عدالة توزيع الدخل. بينما منذ عام 1991 يختفي تأثير الأسعار على مستويات الأجور ومعامل جيني، ويرجع هذا لتوجهات الفترة الاشتراكية والتي كانت تلتزم بسياسات اجتماعية في المقام الأول لتحقيق العدالة الاجتماعية، بينما ظل التأثير الإيجابي لارتفاع مستويات الأجور النقدية على الأسعار وعدم عدالة توزيع الدخل.

الكلمات الدالة: الأجور، الأسعار، الإنتاج، الفقر، التضخم، ، البطالة، العدالة الإجتماعية، سوق العمل.

Abstract

The current paper aimed to study the long-term reciprocal relationship between cash wages and prices (inflation levels) in Egypt, and whether this proposed reciprocal relationship contributes to the possibility of achieving social justice in Egypt, during the period (1991-2021), To achieve this, the study built a simultaneous equation model consisting of three equations, and using the three-stage least squares (3SLS) method to estimate the simultaneous model. The study found that during the period after the first economic reform program after 1991, there was a positive reciprocal relationship. Between the levels of money wages and prices in Egypt, which implies that the Egyptian economy suffers from "spiral inflation," and the size of the effect of money wages on inflation is much greater than the size of the effect of inflation on money wages. Which includes constantly declining real wage levels for workers in Egypt. The high levels of prices and cash wages for workers increase the unequal distribution of income in Egypt, because it is unfavorable to the lower classes and leads to an increase in the unequal distribution of income. While since 1991, the effect of prices on wage levels and the Gini coefficient has disappeared. This is due to the trends of the socialist period, which were committed to social policies in the first place to achieve social justice, while the positive effect of high levels of money wages on prices and the unfair distribution of income remained.

Keywords: wages, prices, production, poverty, inflatio, unemployment, social justice, labor market.

1- مقدمة:

نالت قضية العدالة الاجتماعية إهتمامًا كبيرًا في مصر بعد أحداث يناير2011، وذلك بتوفير مستوى معيشي كريم للمواطن من خلال المواءمة بين تغير مستوى الأجور وتغير مستوى الأسعار مع الإستناد إلى معدل الإنتاجية وتكلفة المعيشة، فليس هناك تحسن فى مستوى معيشة المواطن فى حالة رفع الأجر النقدي مع استمرار إرتفاع الأسعار بنسب تفوق نسبة ارتفاع الأجور، وذلك لإستمرار انخفاض الأجر الحقيقي رغم ارتفاع الأجر النقدي، على أساس أن الأجر الحقيقي يستمد من القوه الشرائية لحجم السلع والخدمات التى تمكن شرؤها بانفاق هذا الأجر، ومن هنا فإن الأجر الحقيقي أصبح العامل المؤثر على قرارات الأفراد، أي تقييم الأجر فى صورة سلع وخدمات يمكن الحصول عليه بإنفاق هذا الأجر، وهو ما يعنى أن الأفراد لا يقعون في ظاهرة خداع النقود (أبو علي وخير الدين،2011).

وعليه فإن الفارق بين الأجر النقدي والأجر الحقيقي هو السعر، فسيؤدي ارتفاع السعر مع ثبات الأجر النقدي إلى انخفاض قيمة الأجر الحقيقي، إضافة إلى أن الأجور تعتبر جزء من تكلفة الإنتاج أي أن زيادة الأجور ستؤدي لزيادة تكلفة الإنتاج، وبالتالى ارتفاع معدل التضخم ويسمى بتضخم التكاليف. فعلاقة الأسعار بالأجور هى علاقه وثيقه ويجب النظر إليهما على أنهما متغيرين متلازمين، ولكن قد يؤدى رفع الأجور إلى زيادة الضغوط التضخمية فى حالة عدم مقابلة الارتفاع فى الأجور بزيادة في الإنتاج(Omar, 2011).

وكان وضع حد أدنى للأجور من أهم القضايات المطروحة في سياسات الأجور فى مصر(العربي، 2011)، وطبقًا لبيانات وزارة المالية، بلغت نسبة الإنفاق على أبواب الأجور وفوائد الدين العام والدعم والمنح والمزايا الإجتماعية نحو81% من الإنفاق العام، وفى ضوء الإلتزامات المستحدثه للحد الأدنى للأجور بالإضافة إلى تكلفة الإستجابة للمطالب الفئوية خلال السنوات (2011-2014) فقد ارتفعت مصروفات الأجور بشكل ملحوظ لتتخطى207 مليار جنيه، وهو ما يمثل ضعف الأجور المدفوعة فى عام 2011/10، ولعل ذلك يرجع إلى إصدار الدستور المصرى فى عام 2014 الذى ترتب عليه عدد من الإلتزامات الإضافية للتنمية البشرية، واستحداث أجراءات أخرى سيكون لها أثر على زيادة المصروفات العامة فى السنوات التالية كتعديل الحد الأدنى للأجور من 700 جنيه إلى1200 جنيه شهرياً، وزيادة دخول المهن الطبية وعلاوة الأعباء الوظيفية للمعلمين وزيادة معاش الضمان الإجتماعى وتثبيت العمالة المؤقتة، وبعد تحرير سعر الصرف عام 2023 تم رفع الحد الأدني للأجور إلي 3000 جنيه، وعليه ارتفع حجم الأجور إلي 400 مليار جنيه مشكلة 19.3% من الموازنة العامة للدولة (2070 مليار جنيه) عام 22/ 2023.

وعليه يتضح ترابط الأجور والتضخم، مما يحتاج إلى تصميم سياسة عامة متسقة للأجور تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت فى الدخول، والتخفيف من حدة الفقر وخفض الأسعار، حيث يعد نظام الأجور آلية رئيسية لتحقيق العدالة فى توزيع الدخول إلى جانب آليات أخري. وفى أكثر الاقتصادات الرأسمالية تحررًا تحتفظ الدولة ببعض الأدوار للحفاظ علي السلام الاجتماعى والإستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال وضع حد أدنى وأقصي للأجور لكل العاملين، حيث تكون الدولة بمثابة رب العمل لهم لضمان عدالة توزيع مخصصات الأجور.

1-1- مشكلة البحث:

توجد علاقة قوية بين الأجور والأسعار، فزيادة الأسعار قد تكون لأسباب خارجية من تضخم مستورد أو لتحرير سعر الصرف، مما يدفع العمال إلي المطالبة بزيادة أجورهم، وهذا ما يحدث في الغالب في الدول النامية ومنها مصر، ولكن قد يطالب العمال بزيادة أجورهم، مما يدفع بأرباب العمل إلي زيادة أسعار منتجاتهم للحفاظ علي هامش الربح، وغالبًا ما يحدث هذا في الدول المتقدمة، وغالبًا ما تحدث هذه العلاقة في الأجل القصير.

وأمام ذلك فقد تواصلت المطالبات الفئوية بعد أحداث يناير 2011 بتثبيت العمالة المؤقتة وزيادة الأجور وإقرار حد أدنى للأجور، ورفع نسبة الحوافز للعاملين بالحكومة لتصل إلى 200% لكي تتناسب الأجور مع الأسعار المرتفعة باستمرار، ولكن هناك مطالبات كثيرة تنادي بربط الأجر بالإنتاج، وتقليل الفوارق بين الدخول، وضمان حد أدنى وأقصي للأجور والمعاشات لكفالة حياة كريمة لكل عامل فى الدولة.

ولكن مع تزايد الأجور النقدية فى مصر فى السنوات الأخيرة نتيجة لعوامل اجتماعية وسياسية فضلاً عن العوامل الاقتصادية، ولكن الأجر الحقيقى تدهور بشكل ملموس بسبب الإرتفاع الكبير في الأسعار، والتي ترجع إلى عوامل داخلية وخارجية كثيرة، مما أدي إلي إنخفاض مستوي معيشة العمال. وستؤدي زيادة الأسعار دون زيادة مماثلة في الأجور إلي خفض القوة الشرائية للأجر النقدي، أي خفض مستوي المعيشة وعدم تحقيق العدالة الإجتماعية، وعليه تتمثل مشكلة البحث فى الإجابة عن **الأسئلة التالية:**

السؤال الأول : هل توجد علاقة تبادلية بين الأجور والأسعار وما طبيعتها وإتجاهها في مصر؟.

السؤال الثاني: هل تسهم سياسات الأجور والأسعار في تحقيق العدالة الإجتماعية في مصر؟.

1-2- أهمية البحث:

تعد العدالة الاجتماعية هدفًا تسعى إلى تحقيقه جميع الدول، وذلك عبر عديد من الطرق والوسائل المختلفة. ومما لا شك فيه، فلا يتغير مفهوم العدالة الاجتماعية من ناحية الأهداف، وذلك نظرًا لاتصالها بتحسين حياة الأفراد وجعلهم سواء فى إتاحة الفرص وتحمل الأعباء. وعليه استمد البحث أهميته من أهمية موضوعه الذى يرتبط مباشرة بمستوى معيشة العاملين وأسرهم، والذين يشكلون نسبة كبيرة من السكان، حيث يعد الحفاظ على الإستقرار الإقتصادى هدفًا رئيسيًا لسياسات الإقتصاد الكلى، فتسعى كل الحكومات إلى الحد من التضخم لآثاره السلبية على مستويات الأجور الحقيقية.

وقد ركزت دراسات عديدة على ربط الأجور بالأسعار، ونادرًا ما توجد دراسات تربط الأجور بالأسعار وبالعدالة الإجتماعية، ولأن قضية الأجور من أهم القضايا الرئيسية محل الاهتمام حاليًا فى مصر مع تكرار المطالبات العمالية بزيادة الأجور، حيث اتجهت الأجور الحقيقية إلي الانخفاض بشكل كبير ومستمر مع إرتفاع معدلات التضخم وتحرير سعر الصرف في عام 2016، وفي عام 2023، وبالتالى أصبح من الضرورى ربط معدلات الأجور بالتضخم والتركيز على تحقيق العدالة الإجتماعية. ومن هنا تأتى أهمية دراسة وتحليل علاقة الأجور بالأسعار وبالعدالة

الإجتماعية، وذلك لزيادة الاستقرار الإجتماعي والسياسي والأمني، لأنها من أهم محددات زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، والتي تحد من البطالة.

1-3- أهداف البحث:

تمثل العلاقة بين سياسات الأجور والأسعار والعدالة الاجتماعية واحدة من أهم العلاقات الموجهة للسياسات الاقتصادية، وفى الوقت الذى تمثل فيه الأجور عائد عنصر العمل والذي به يستطيع العامل أن يحصل به علي السلع والخدمات، كما تمثل الأسعار القوة الشرائية للأجر النقدي، فإذا إرتفعت الأسعار بمعدل يفوق معدل زيادة الأجور انخفضت القوة الشرائية للأجر النقدي، ومن ثم تراجعت العدالة الاجتماعية لتعزيز قدرات هذا المورد، وتمثل سياسات الأجور مكون رئيسي من مكونات السياسات الاجتماعية من ناحية، ومن ناحية أخرى، يظل تحقيق العدالة الإجتماعية أحد الأهداف الرئيسية لسياسات التنمية المتعلقة (بالإسكان، التوظف، التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعى، المشاركة المجتمعية). وعليه يسعي البحث إلي تحقيق **الأهداف التالية**:

- دراسة وتحليل العلاقة بين الأجور والأسعار من جهة، وبين الأجور والأسعار والعدالة الإجتماعية من جهة أخري خلال الفترة (1991-2021).
- تحليل أهم المحددات المؤثرة علي الأجور، خاصة التضخم، وذلك من أجل زيادة العدالة الإجتماعية والحد من الفوارق الطبقية ورفع المستوي المعيشي للفقراء.

1-4- فروض البحث:

تتمثل فروض البحث فى محاولة اختبار مدى صحة الفروض التالية:

الفرض الأول: توجد علاقة بين الأجور والأسعار في مصر.

الفرض الثاني: توجد علاقة بين سياسات الأجور والأسعار و تحقيق العدالة الإجتماعية في مصر.

1-5- منهجية البحث:

لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحقيق أهداف البحث، وذلك بغرض عرض المفاهيم والأطر النظرية المرتبة بالموضوع، وتحليل تطور الأجو والأسعار والعدالة الإجتماعية في مصر، وأيضًا تم استخدام المنهج الاستنباطي الذي يعتمد علي الإسلوب الكمي لاختبار وقياس العلاقة بين المتغيرات الخاضعة للدراسة، وذلك باستخدام برنامج E-Views، ومنها: اختبار التكامل المشترك لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين الأجور والأسعار وبين الأجور والأسعار والعدالة الإجتماعية، وبيان اتجاه هذه العلاقة وقوتها، وقبل ذلك يتم إختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة من خلال إختبار جذر الوحدة Unit Root Test هو إختبار ديكى فولر المعدل (Augmented Dickey Fuller).

1-6- حدود البحث:

أ- الحدود الزمانية: تناول الفترة من (1991-2021).

ب- الحدود المكانية: اقتصر البحث على مصر فقط.

1-7-خطة البحث:

تم تناول البحث، من خلال ستة أجزاء بالإضافة إلي المقدمة، ومشكلة وأهداف وفروض وأهمية ومنهجية البحث، **أولها:** الدراسات السابقة. **ثانيها**: الإطار النظري للأجور والأسعار والعدالة الإجتماعية. **ثالثها**: تحليل تطور الأجور والأسعار والعدالة الإجتماعية في مصر. **رابعها**: قياس العلاقة بين الأجور والأسعار والعدالة الإجتماعية في مصر. **خامسها:** النتائج والتوصيات. **سادسها:**قائمة المراجع.

أولًا:الدراسات التطبيقية السابقة:

تم تقسيم الدراسات التطبيقية السابقة إلي عدة مجموعات، فالمجموعة الأولي تتعلق بعلاقة الأجور بالأسعار، والثانية علاقة الأجور بالعدالة الإجتماعية (الفقر ومستوي المعيشة)، كالأتي:

المجموعة الأولي: دراسات تتعلق بالأجور وبالأسعار:

1- دراسة (حسين، 2017) بعنوان **"علاقة الأجور بالتضخم والإنتاجية في الاقتصاد المصري":** هدفت الدراسة إلي بيان العلاقة بين الأجور والتضخم والإنتاجية فى كل من القطاعين العام والخاص فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (1991 – 2014)، إضافة إلى اختبار اتجاه العلاقات السببية فى الأجل القصير والطويل بين متغيرات الدراسة، لتحقيق ذلك تم إستخدام الصيغة اللوغاريتمية فى تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، واستخدام إختبارات التكامل المشترك لتحديد العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، واتضح من نتائج التحليل وجود علاقة طردية بين الأجور فى القطاع العام والتضخم والإنتاجية، وكذلك بالنسبة للقطاع الخاص جاءت العلاقة طردية بين الأجور والإنتاجية، ولكن لا يوجد تأثير للتضخم على الأجور فى القطاع الخاص، وبالنسبة لإختبار التكامل المشترك أكد وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل تغير الأجور فى القطاع العام، وكذلك معدل تغير الأجور فى القطاع الخاص، وبين معدل التضخم، ومعدل نمو الإنتاجية الحقيقية، ومعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، ومعدل نمو السيولة المحلية، وسعر الصرف، ومعدل نمو القوى العاملة، وبالنسبة لإختبار سببية جرانجر هناك علاقة أحادية الاتجاه من التضخم إلى معدل تغير الأجور فى القطاع العام، الإنتاجية تسبب معدل تغير الأجور فى القطاع العام ومن ثم فإن العلاقة أحادية الاتجاه من الإنتاجية إلى معدل تغير الأجور فى القطاع العام وهى علاقة طردية، الإنتاجية تسبب معدل تغير الأجور فى القطاع الخاص ومن ثم فإن العلاقة أحادية الاتجاه من الإنتاجية الى معدل تغير الأجور فى القطاع الخاص وهى طردية.

2- دراسة: (Al-Nashar, 2011) بعنوان **" Nominal Wage and Price Dynamics in Egypt an Empirical analysis"** هدفت الدراسة إلى البحث في عملية استجابة الأجور الأسمية في القطاعين العام والخاص إزاء التطورات الاقتصاديه **الكلية** في مصر خاصة المرتبطة بالأسعار المحليه واستخدمت الدراسة نموذج **(VECM)** لدراسة العلاقة قصيرة الأجل بين (الأجور الأسمية، الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، سعر الصرف، ائتمان محلي، الناتج المحلي الحقيقي)، وتوصلت الدراسة إلى أن استجابة الأجور الأسمية في كل من القطاعين العام والخاص تتسم ببعض الجمود مما يترتب عليه تراجع الأجور الحقيقية في الأجل القصير، وهذه الاستجابة في القطاع الخاص أقل مقارنة بالقطاع العام، وأيضاً تبقي الأجور

الأسمية والصدمات في سعر الصرف الأسمي هي المصادر الأكثر أهمية لتغير أسعار المستهلكين.

3-دراسة: (حماد، 2009) بعنوان **"علاقة الأجور بالتضخم فى الجزائر خلال الفترة (1970-2005)":** هدفت الدراسة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين التضخم والأجور فى الجزائر، وتحليل كيفية التأثير المتبادل بين الأجور والتضخم فى الجزائر، ومدى انطباق منحنى فيليبس على الاقتصاد الجزائرى، واستخدمت الدراسة اختبار سيمث (1980) الذى يشبه اختبارات جرانجر وتم التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: أثر نمو الأجور على الأسعار كبير وذلك بسبب قيام الدولة بتوزيع الريع البترولى على المواطنين فى الجزائر بالإضافة إلى متغير سعر الفائده الذى كان له أثر كبير على معدلات التضخم، وأن التضخم له تأثير بسيط على متغير الأجور بسبب أن الأجور كانت تتم بقرارات وتشريعات حكوميه وتحت ضغط النقابات العمالية، وفشل تطبيق علاقة فيلبس تطبيقيا فى الجزائر.

4- دراسة: (**Marquez and Dorite, 2009**)بعنوان**" The dynamic effects of shocks to Wage and Price Dynamics in the United States and the Euro Area":** هدفت الدراسة بحث ديناميكيات الأجور والأسعار في الولايات المتحدة ودول اليورو بافتراض أن الأجور تتحدد عن طريق المساومة الجماعية، واستخدمت نموذج (SVECM) لدراسة ديناميكيات الأجور والأسعار في الاقتصاد الأمريكي ودول اليورو، وكانت المتغيرات المستخدمة هى: الأجور، الإنتاجية، أسعار الواردات، الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، التغيرات التكنولوجية). وتوصلت الدراسة إلي أن أثر أسعار الاستيراد كان كبيراً علي التضخم والأجور في أوروبا عن الولايات المتحدة، وأن صدمات البطالة تؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية للعاملين.لكن صدمات الإنتاجية ذات أثار علي مشاركة العاملين في الأجل الطويل، وأن الأجور والأسعار تبدو اكثر ثباتا في دول اليورو عن الولايات المتحدة.

5- دراسة: **(Fares and Ibrahim, 2008)** بعنوان **Wage - Price Causality in the Egyptian Economy(1990-2005)**″: هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة السببية بين نمو الأجور وتضخم الأسعار في مصر، وتم تقسيم الأجور إلى أجور قطاع عام وأجور قطاع خاص خلال الفترة (1990-2005)، واستخدمت الدراسة اختبار جرانجر للسببيه لتحليل العلاقة بين نمو الأجور وتضخم الأسعار في مصر من خلال المتغيرات التالية: (الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، الرقم القياسي لأسعار الجملة، معدلات الأجور)، وتوصلت الدراسة إلى أن تغيرات الأجور للقطاع العام مستقلة عن تغيرات الأسعار، لأن الأجور في هذا القطاع تتحرك بمعزل عن قوي السوق، وأن النمو في أجور القطاع الخاص يسبب التضخم ولكن نمو الأجور في هذا القطاع دالة في التغيرات السعرية السابقة بدرجه أكبر من توقعات الأسعار، وأن التضخم ينتج من عوامل أخري كثيره وليس الأجور فحسب لذا فإن تأخر استجابة الأجور للتضخم يترتب عليه انخفاض مستوي المعيشة وزيادة عدد الفقراء.

6- دراسة: **(Strauss and. Wohart, 2004)** بعنوان**: " The Linkage between Wages،Prices and Labor Productivity: A Panel Study of Manufacturing Industries" :** هدفت الدراسة إلى اكتشاف العلاقة طويلة الأجل بين

الأسعار والأجور الحكومية بالإنتاجية أي العلاقة بين الأجور ومتوسط إنتاجية العمل لنحو 459 صناعة خلال الفترة (1956-1996)، وتوصلت الدراسة إلى أنه ليس هناك علاقة تكامل مشترك بين الأسعار والأجور المحكومه بالإنتاجية أي العلاقة بين الأجور ومتوسط إنتاجية العمل، وأن ارتفاع الاسعار يسبب ارتفاع في تكلفة العمل، كما أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين الأجور الحقيقية والتضخم.

ويلاحظ أن الدراسات الستة السابقة قد إتفقت في معظمها علي أن هناك علاقة تبادلية بين الأجور والأسعار، وإن كان بعضها يري أن العلاقة أحاية الإتجاه من التضخم إلي الأجور، وبعضها يري أن التضخم يرجع إلي عوامل أخري كثيرة مرتبطة بقوي السوق كتغير سعر الصرف وليس علي الأجور فحسب.**وعليه** إتفقت الدرسات الست السابقة علي أنه توجد علاقة ثنائية الاتجاه بين الأجور وارتفاع الأسعار.

المجموعة الثانية: دراسات تتعلق بالأجور والعدالة الإجتماعية (الفقر ومستوي المعيشة)

1- **دراسة: (حسانين، 2023)** بعنوان **"العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الإجتماعية في النظرية والدراسات التطبيقية: دراسة مرجعية":** هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية فى النظرية والأدبيات التطبيقية، وعبر المنهج الاستقرائي باستخدام أداة التحليل الوصفى، اتضح أن العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية، تستند إلى عدد من النظريات تآنى فى مقدمتها النظرية الكلاسيكية، وما تضمنته من آراء حول سوق العمل والعدالة الاجتماعية، كما أن العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الاجتماعية تعد إحدى أهم العلاقات التى يتحدد على أثرها مختلف صور التوافق أو التناقض فى المجال الاجتماعى والاقتصادي فى أثناء السعى لتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ولذلك، فقد تم التأكيد على أهمية الترابط بين العدالة الاجتماعية والأمن والاستقرار كأهداف رئيسة للتنمية المستدامة.

2- **دراسة: (حارن، 2022)** بعنوان **"مفهوم الفقر بين ضعف الأجور وتكاليف المعيشة في السودان":** هدفت الدراسة إلى بيان أثر سياسات الانفاق العام على إعادة توزيع الدخل في السودان، وانعكست سياسة التحرير الاقتصادي التي انتهجتها الدولة مؤخرا سلبا على حياة المواطنين، فزادت أسعار السلع وارتفعت مستويات التضخم وانخفض دخل الفرد وانعكس ذلك على الإنتاج والإنتاجية وتدنت قيمة االعملة المحلية واتسعت رقعة الفقر في السودان، فقد كان لصناديق الرعاية الاجتماعية وديوان الزكاة دوراً كبيراً في محاربة الفقر وتشجيع عمليات الإنتاج فتحولت نظرة المواطن بان الدولة هي المسؤولة من تقديم الخدمات لمواطنيها، كما انتهجت الدراسة المنهج الوصفي والاحصائي والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلي أن سياسات الانفاق العام تؤدي دوراً أساسياً في عدالة توزيع الدخل، كما أن الزيادة في الأجور لا تتناسب مع أوضاع المعيشة من حيث إرتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة، وأن سياسات التحرير الاقتصادي طبقت بصورة سريعة.

3- **دراسة: (صاري، 2021)** بعنوان **"النمو الإحتوائي من أجل عدالة اجتماعية وتعزيز مكاسب الطبقات الهشة والفقيرة مع الإشارة إلي حالة الجزائر":** هدفت الدراسة إلي بيان أهمية سياسة النمو الإحتوائي ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، حيث أصبح تبني سياسات

اقتصادية تحقق نمواً إحتوائياً وشاملاً نقطة محورية ومركزية في السياسات الاقتصادية لدول العالم، وذلك لأن مفهوم النمو الإحتوائي يرتكز علي مبدأ مشاركة كافة طبقات المجتمع في جهود التنمية وفي جني ثمارها بدون تميز، وهذا التوجه ناتج من أن ثمار التنمية مركزة في أيدي قلة من الأغنياء لم يشاركوا في عملية التنمية أساساً، بينما يعاني المشاركون الحقيقيون من الفقر، وتزايدت نسبتهم، مما أدي إلي تزائد الفجوة الطبقية. وتوصلت الدراسة إلي أن سياسات النمو الإحتوائي له آثار إيجابية في الحد من الفقر وزيادة عدالة توزيع الدخل، وعليه أوصت الدراسة بضرورة استخدام أدوات السياسات الاقتصادية المختلفة بما يؤدي إلي تحقيق النمو الإحتوائي.

4- **دراسة: (عبد رب النبي، 2019)** بعنوان **"نموذج لإعادة هيكلة الأجور في مصر مع الاستفادة من التجارب الدولية":** تعد إعادة هيكلة الأجور من أهم التحديات الراهنة، لما لها من بعد اقتصادي، واجتماعي، وسياسي؛ فتصميم سياسة متسقة للأجور تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل التفاوت فى الدخول، وترفع الإنتاجية، وتخفف من حدة الفقر بما يضمن تحقيق مستوى معيشي لائق لكل مواطن، تعد من أهم أهداف السياسات الاقتصادية. وتهدف تشريعات الحد الأدنى للأجور حماية عمال الأجور المنخفضة، وفئات العمال ذوى القدرة التفاوضية الضعيفة، وتقدم التجارب الدولية العديد من المعايير التى يمكن الرجوع إليها عند تحديد الحد الأدنى للأجور لدولة ما، منها: خط الفقر للدولة، ومتوسط الأجر السائد فى المجتمع، وتكاليف المعيشة، وتمثل إعادة هيكلة الأجور تحدياً كبيراً إذ أنها تتطلب مواءمة بين أهداف اقتصادية واجماعية قد تبدو متعارضة، واتضح أن وضع الحد الأدنى للأجور قد يؤثر فى المستوى العام للأسعار، ومعدل البطالة، ومستوى الفقر فى مصر، وعلى جانب آخر، فإن وضع سقف- الحد الأقصى- للأجور قد يساعد على تقليل حدة التفاوت فى توزيع الدخل، ولكنه يؤثر على الكفاءات العاملة وقد يؤدى إلى هجرتها للخارج، وبتطبيق النموذج المقترح، فإن سوق العمل بأجر يضمن حصول العاملين ذوى الإنتاجية المتماثلة والذين يعملون فى وظائف متساوية على أجور مماثلة، ويرجع تفاوت الأجور لاختلاف الوظائف والمهام المختلفة، ودون تأثير سلبي على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

5- **دراسة: (الدجانى،2015)** بعنوان **"سياسات الحد الأدني للأجور والعدالة الإجتماعية في الجهاز الإداري المصري بين الواقع والمأمول":** تعكس قضايا فوضى الأجور فى مصر العديد من المشكلات المتراكمة والمزمنة كنتيجة لإخفاق الحكومات المتتالية منذ حقبة سبعينيات القرن الماضي وحتى الأن فى وضع الأسس والآليات العلمية والموضوعية المطلوبة لمعالجتها بشكل توافقى وعادل وشامل، ومنذ أحداث يناير 25 فى 2011 زادت الضغوط والحراك المجتمعى مطالبة الحكومة بتفعيل سياسة الحدين الأدني والأقصى للأجور كخطوة ضرورية على طريق العدالة الاجتماعية المنشودة، وبالرغم من تعددية تقديرات الحد الأدنى العادل للأجور التى اقترحها خبراء الاقتصاد والسياسة فى مصر، بدءاً من 250 جنيه عام 2008، و700 جنيه عام 2011 لتصعد إلي 1200 جنيه فى عام 2013، فهى لا تعنى سوى أرقام قابلة للتغير والمساومة بين أصحاب المصالح: الحكومة، وأصحاب الأعمال والعاملين، ولكن ما يهم فى هذه المرحلة الانتقالية التى تمر بها البلاد هو الاتفاق على السياسات والأدوات الاقتصادية المناسبة لتحديد الحد الأدنى للأجور وفقاً للمعايير الدولية المتفق عليها: مثل ألا يقل الحد الأدنى للأجور عن خط الفقر القومي لضمان حصول العامل وأفراد أسرته على احتياجاتهم الأساسية،

وألا يتجاوز الحد الأدنى للأجور 50% من المتوسط العام للأجور الشهرية فى الاقتصاد القومي، وهى معايير يفتقدها الواقع المصرى، والسؤال الهام الذى يطرح نفسه فى هذه الورقة هو كيف يمكن تحقيق التوازن بين مثلث السياسات التى تضم الأجور والأسعار والإنتاجية؟ بهدف إعادة توزيع الدخل والدعم بما يتناسب مع مبادئ العدالة الاجتماعية المستهدفه بعد ثورة 25 يناير. إذن فبالرغم من أهمية تعديل سياسة الحد الأدنى للأجور ولكنها ليست الحل السحرى لتحسين أوضاع العاملين أو لمواجهة تزايد معدلات الفقر والبطالة والتضخم، ولكنها مجرد خطوة يجب أن تتلوها إدارة سياسة جادة، وجهود مجتمعية تستهدف التحول إلى سياسة تنموية مستقلة ومعتمدة على الإنتاجية والقدرات الذاتية للمصريين.

أوجه الشبه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة والفجوة البحثية:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تحليل الأجور والأسعار والعدالة الإجتماعية، حيث قامت الدراسات السابقة عرضها بتحليل الأجور فقط، مثل دراسة **(Al-Nashar, 2011)** ودراسة (عبد رب النبي، 2019) أو العلاقة بين الأجور والأسعار فقط ، مثل: دراسة (أحمد: 2017) ودراسة (حماد، 2009) ودراسة (**Marquez and Dorite, 2009**) ودراسة **(Fares and Ibrahim, 2008)**، أو العلاقة بين الأجور والعدالة الإجتماعية فقط، مثل دراسة (حسانين، 2023) ودراسة (حارن، 2022)، ودراسة (الدجانى، 2015) أو دراسات تتعلق بالعدالة الإجتماعية فقط، مثل دراسة (صاري، 2021)، ولكن تختلف الدراسة الحالية في أنها تتناول العلاقة بين الأجور وبين الأسعار والعدالة الإجتماعية معًا.

ثانيًا الإطار النظري للأجور والأسعار والعدالة الإجتماعية في الفكر الاقتصادي:

تشكل الأجور أهمية كبيرة فى الحياة الاقتصادية، لما لها من ثقل إجتماعى خاصة بالنسبة للأفراد الذين يحصلون على دخلهم من الأجور، لأن ارتفاع الأجور ينعكس على زيادة القوة الشرائية وزيادة الطلب، ومن ثم حفز مستوى الإنتاج، كما أن الأجور جزء من تكلفة الانتاج الأمر الذى يعنى أن ارتفاع الأجور سوف ينعكس على زيادة تكاليف الانتاج وما يترتب عليه من ارتفاع الأسعار؛ على الجانب الآخر فإن الأجور ذات أهمية بالغة على المستوى الكلى إذ أنها تسهم فى زيادة الناتج المحلى الإجمالى لإمكانية الاعتماد عليها كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية خاصة لدورها كحافز للارتقاء بمستوى الإنتاجية أو إعادة توزيع قوة العمل على القطاعات الاقتصاديه المختلفه، وتمثل أهم محددات سوق العمل، فضلاً عن علاقتها التشابكية بمتغيرات إقتصادية هامة مثل التضخم، الإنتاجية. كما أن الأجور من الأساليب التي يشبع الفرد بها حاجاته الأساسية، فالفرد لا يبذل جهده للحصول على النقود لذاتها، وإنما يستخدمها لإشباع حاجاته المختلفة من متطلبات الحياة المعيشية، وفى حالة عدم كفاية الأجر النقدى فى تحقيق تلك المتطلبات ينجم عن ذلك إجهادًا غير ضروريا للعاملين، الأمر الذى يستحيل معه الوصول بكفائتهم إلي المستوى المأمول والمستهدف الذى يسهم بفعالية فى دفع وسرعة حركة عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية (محرم، 1990).

وتعد الأجور من أهم الحقوق الأساسية للعامل، كما أنها من إلتزامات صاحب العمل تجاه العامل، ويرجع الإهتمام بالأجور لكونها تكتسب طبيعة مزدوجة، فلها وجه إنسانى، ووجه إقتصادى فهو يمس من جهة حياة الكادحين ماديًا ومعنويًا، ومن جهة أخرى يمس العلاقات الإنسانية والإجتماعية بين العامل ورب العمل وهذا ما يجعله من أعقد المشاكل ومبعث الكثير من النزاعات العمالية (شحاتة، 2012). وأدي انخفاض المستوى المعيشي والصحي لعنصر العمل في مصر منذ

فترة طويلة، متمثلاً في إرتفاع نسبة الأمراض المزمنة (مثل فيروس سي وغيره) بين العاملين خاصة في قطاع الحكومة، وتراجع الحالة الصحية بشكل عام إلى ضعف القدرة على العمل بكفاءة ومن ثم ضعف مستوى الإنتاجية، ومن ثم زاد التأثير السلبي للقطاع غير الرسمي على إنتاجية العمل، إذ لم يتيح للعامل شبكة ضمان إجتماعي أو صحي، إلى جانب تأثيره السلبي على المنشآت، وذلك نتيجة عدم قدرتها على الاستفادة من الخدمات التمويلية وغير التمويلية المقدمة للقطاع الرسمى، وبالتالى فإن بقاء هذه المنشآت داخل الإطار غير القانونى يمثل عائقاً أمام نموها وزيادة قدرتها الإنتاجية والتسويقية، وأدي غياب دور الدولة في تعزيز وترسيخ ثقافة الإنتاجية سواءً في مراحل التعليم المختلفة أو في مراحل التدريب، إلى ظهور ثقافة أخرى أكثر خطورة، وهي الثقافة الاستهلاكية، الأمر الذي أثر سلباً على إنتاجية العمل(حسانين، 2018). ويجب ملاحظة أن الأجور بمفاهيمها المختلفة (أدنى، عادل، معًيشى) لا تمثل مستوى ثابت محدد بل أنه يتغير عبر الزمن حسب الظروف الإقتصادية ويختلف من دولة لأخرى. وعليه سيتم تناول هذه النقطة في **النقاط التالية**:

1- تطور مفهوم الأجر فى النظم الاقتصادية:

إن التنظيم الاقتصادى هام لأنه يؤثر على سلوك الأفراد، ذلك أن تغير هيكل الحوافز تؤدى الى تغيير سلوك الأفراد فى كل من الدول الرأسمالية والاشتراكية، فالأجور فى النظام الرأسمالى ينظر للعامل بأنه سلعة والأجر عبارة عن الثمن الذى يحصل عليه العامل نظير الجهد الجسمانى والعقلى الذى يبذله فى العمل، أما النظام الإشتراكى فلا يعتبر الأجور ثمناً للعمل، وإنما هى جزء من الدخل القومى الذى يدفع للفرد مقابل ما يقدمه من عمل لرفع مستوى معيشته ورفاهيته ومن هنا تأتى ضرورة التفرقة بين الأجور فى الأنظمه الإقتصاديه المختلفه:

1-1 مفهوم الأجر فى النظام الرأسمالى:

يُعتمد فى الرأسمالية على التوجيه من خلال قوى السوق يتم تنسيق النشاط الاقتصادى من خلال تعاقدات القطاع الخاص التى تملك المنتجات والموارد، ففى ظل الرأسمالية فان العمال يعملون لحسابهم أويعملون فى منشات خاصه ويتم توزيع الناتج عن طريق قوى السوق التى تحدد المكافات الإنتاجية، ومن ثم فإن الخصائص البنائية للمجتمع الرأسمالى تحد من إمكانية أى شكل من أشكال التسوية الطبقية، ويعتمد تطور الأجر فى الإقتصاد الرأسمالى على الصراع الطبقى بين العمل ورأس المال والسعى المستمر من الرأسماليين لخفض أجور العمال، ويحاول الرأسمالي الحصول على أقصى ربح وزيادة تراكمه الرأسمالي تعظيم فائض القيمة بأسلوبين، **هما**: تقليص الأجور الفعلية وتخفيض الحد الأدنى للمعيشة، وزيادة كثافة العمل وإنتاجيته (بالمر، 2009).

وشهد الفكر الرأسمالى أنواعًا عديدة من الأجور، فقد يحاسب الأجير على أساس وحدة زمنية، أى على أساس ساعة أو يوم أو شهر، وقد يحاسب على أساس وحدة إنتاجية (القطعة)، وقد يضاف إلى أجره الذى حدد مقدماً، نسبة مئوية من الربح، والقاعدة العامة فى النظام الرأسمالى أن مستوى الأجور يتحدد من خلال ظروف عرض وطلب العمل، وإفتراض سريان شروط المنافسة الكاملة وما هو ملاحظ أن هذه الشروط لا تتوافر فى الواقع، وأن الحقيقة الأساسية بالنسبة للاجور فى النظام الرأسمالى هى التفاوت البين لمستوياتها داخل الدولة الواحدة. وقد كان الإقتصاديون الكلاسيك ينادون بعدم تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى، وأن تقتصر وظيفة الدولة على الخدمات الأساسية، مثل الدفاع والأمن والعدالة..والأعمال التى تحقق نفعاً إجتماعياً ولا يوجد لها ربح، ولا يكون لها تأثير مباشر على النشاط الإقتصادى، ذلك أن التفسير الكلاسيكى للنظام الرأسمالى اعتمد على

مرونة الأسعار والأجور لتحقيق حالة الاستخدام الكامل فى الاقتصاد واعتمدوا فى ذلك على عدم امكانية حدوث نقص فى الطلب الفعال وذلك لأن العرض يخلق الطلب عليه وهو ما يعرف بقانون ساى، ومن ناحية أخرى نظام الأسعار فى الأسواق الحرة يعمل على القضاء على أية بطالة تحدث، واذا حدثت البطالة تكون مؤقته ما دامت هناك مرونة فى الأجور (عارف، 2009).

ولكن هناك حالات ثبت فيها فشل السوق فى تحقيق النتائج، ولذلك نادى بعض الإقتصاديين التقليديين والمحدثين بتدخل الدولة فى الإقتصاد لإصلاح فشل السوق وعليه لم يعد نظام السوق هو المنسق الوحيد بين وحدات إتخاذ القرار الإقتصادى من مستهلكين ومنتجين، ولم تعد الأسعار هى المؤشر الوحيد لإستخدام الموارد الإقتصادية، بل إن سياسة الحكومة هى الأخرى تسهم فى ذلك. إذ أنها تحدد أسعار بعض السلع والخدمات وتضع لها حد أعلى أو حد أدنى كما قد تدعم بعضها وتفرض الضرائب على الأخرى إعتمادًا على الأهداف التى تود الوصول إليها، أى أصبحت الدولة تتدخل للتأثير فى سوق العمل، ولا تعتمد فقط علي آلية السوق. وقد تتدخل الدولة لتؤثر على سوق العمل من خلال تطبيق سياسات معينة تهدف إلى تغيير مستوى الأجر، أو مستوى التوظيف، ومنها سياسة الحد الأدنى للاجور وسياسة إعانات الأجور.

وبالإضافة إلى أن الأسواق لم تعد تنافسية، بحيث ظهرت التكتلات الإحتكارية التى تجتمع للدفاع عن مصالحها، ونقابات العمال واحدة من هذه التكتلات التى قد تتبع أساليب عديدة (من أمثلة هذه الأساليب تقييد العرض, الزيادة فى الطلب, قوة المساومة) للتأثير فى زيادة أجور أعضاؤها وهذا بدوره يتوقف على قوة النقابة فبالنسبة للولايات المتحدة، تميزت الفترة من أواخر الأربعينات وحتى أواخر السبعينات بالقوة غير العادية والمتزايدة لنظام المساومة الجماعية، تحت التأثير القيادى لإتحادات صناعة الصلب والسيارات والشركات الرئيسية فيها، فقد أدت المكاسب فى الأجور والمزايا الأخرى التى يحصل عليها العاملون فى هذه الشركات إلى أن أصبحت مكاسب نمطية يحصل عليها عشرات الملايين من العمال، وذلك بصرف النظر عما إذا كانوا منظمين أو غير منظمين فى نقابات أو إتحادات عمالية. وأصبحت الإتحادات والمساومة الجماعية تمارس تأثيراً على عمليات تحديد الأجور والأرباح فى سوق العمل الأمريكى (Appelpy, 2010).

وأدت النقابات العمالية دورا هاما وفعالا فى رفع معدلات الأجور خاصة فى الأنظمه الرأسمالية، ففى بريطانيا استطاعت النقابات العمالية الضغط على الحكومة لرفع مستويات الأجور، ففى أوائل سنة 1972 استطاعت نقابات الفحم الحجرى والسكك الحديديه وعمال الموانئ تحقيق مطالبها بالضغط على على حكومة المحافظين حيث بلغ ارتفاع الأجور نحو 8.5%(حسين، 2000). وبالنسبة لأسس تحديد الأجور فإنه منذ بداية الخمسينات فإن الإتفاقيات بين الإدارة وإتحاد العمال كانت تقوم على أساسين وهما أنه بنمو الإقتصاد فإن مفاوضات الأجور يجب أن: تضمن زيادة الأجور مع أى زيادة فى نفقة المعيشة، وتضمن زيادة أخرى فى الأجور لتمكن العمال من المشاركة فى مكاسب زيادة الإنتاجية فى الإقتصاد.

2-1 مفهوم الأجر فى النظام الإشتراكى:

فى نظام الاقتصاد الاشتراكى، فإن الموارد تستخدم وتخصص من خلال نظام يتحدد ويدار مركزيا، وتقوم الحكومات أو التعاونيات بتشغيل العمال، وتتضمن الخطة المركزية قرارات تتعلق بالمتغيرات الاقتصاديه الكلية ومنها الأجور، ويعتمد تحديد مستويات الأجور فى الدول الإشتراكية على مفهوم الأجر العادل(تحديد الأجور فى الدول الإشتراكية يعتمد على مبدأ الأجر المتساوى للعمل المتساوى

وهذا يتطلب تنميط العمل أى وضع معايير نمطية للعمل). كما رفض الإشتراكيون تعريف الأجر بأنه ثمن العمل وفقًا للرأسمالية، وعرفوا الأجر بأنه ثمن قوة العمل وليس العمل نفسه، بإعتبار أن العامل يبيع قوة عمله لصاحب العمل، وقد إنتقد الإشتراكيون كافة أشكال وأنواع الأجور عند الرأسمالية.

واتبعت الدول الإشتراكية نظام التخطيط المركزى، وبالتالى فإن الأجور فيها كان يحدد مركزيًا، وإرتبط تحديد الأجور على المستوى المركزى بتقسيم الناتج بين مخصصات الإستهلاك ومخصصات التراكم الرأسمالى، وعلى أساس مخصصات الإستهلاك يتحدد إجمالى الأجور، وفيما يتعلق بكيفية تحديد معدلات الأجور على مستوى القطاع والمشروع فإنها ترتبط بأسلوب التخطيط المتبع فى تجزئة الخطط على المستويات المختلفة وسلطة إتخاذ القرار فى كل من هذه المستويات(العيسوى، 1990). أى أن الدول فى ظل التخطيط الإشتراكى تحدد مقدار الأموال التى ستدفع كأجور لكافة المشتغلين بها، كما تحدد الدولة أيضاً المعدل الذى يجب أن تزيد به الأجور فى فترة الخطة مراعية فى ذلك صالح الأفراد وصالح الدولة. وتقوم خطة الأجور على الإنتاج والإستثمار، وما تتضمنه هذه من خطة للعمالة أى لإستخدام القوة العاملة وتوزيعها كمًا وكيفًا بين فروع وقطاعات الإنتاج المختلفة(الإقتصاد الموجه هو الذي يعمل فى ضوء قرارات وأوامر تصدرها هيئة التخطيط المركزى مع وجود أوامر تفصيلية للوحدات الإنتاجية).

2- الأجور في الفكر الاقتصادي:

لكل عنصر من عناصر الإنتاج الأربعة عائد، والأجر هو عائد عنصر العمل، وترى النظرية النيوكلاسيكية أن إنتاجية العمل كمتغير مستقل تؤثر إيجابياً في الأجور ومعدل نموها، إذ تؤدى زيادة الإنتاجية إلى تحفيز النمو الاقتصادي، ومن ثم زيادة الأجور، ولابد أن يكون نمو الأجور متسقاً مع نمو الإنتاجية حتى يتحقق الاستقرار الكلي، ويساعد الاتساق بين نمو هذين المتغيرين على تجنب مخاطر التضخم.

2-1 الأجور في الفكر الكلاسيكي:

يعتبر عرض العمل من جانب العمال دالة طردية لمستوي الأجر الحقيقي: أي أن عرض العمل من جانب العمال يزيد بزيادة مستوي الأجر الحقيقي (عامل مستقل) والذي يعبر عنه بالقوة الشرائية للأجر النقدي أي كمية السلع والخدمات التي يستطيع العامل أن يشتريها بإنفاق دخله النقدي، ويستند هذا الي مفهوم **المشقة الحدية** للعمل والتي تتمثل في مقدار الجهد أو العناء الذي يتحمله العامل مقابل أداء وحدة العمل، وحيث أن قرار عرض العمل من جانب العامل قرار اقتصادي فإنه يتوقف علي الموازنة بين منفعة الأجر "الحقيقي" وبين المشقة الحدية للعمل. وحيث لا يمكن للعامل بأن يقبل عرض وحدة إضافية من العمل إذا زادت مشقتها الحدية عن الأجر الحقيقي، ولما كانت المشقة الحدية للعمل تتزايد بزيادة عدد وحدات العمل التي يؤديها العامل فإنه لكي نغري العامل بعرض وحدات عمل أكثر أي بتحمل مشقة حدية أكبر فلابد من رفع معدل الأجر الحقيقي. **وكون عرض العمل عند الكلاسيك دالة طردية لمستوي الأجر الحقيقي** يعني هذا أن العمال عند الكلاسيك لا يعانون من خداع النقود، لعلمهم أن قيمة النقود تتغير بتغير المستوي العام للأسعار، وبالتالي يدرك العامل أن زيادة أجره النقدي بنسبة معينة عند ارتفاع الأسعار بنسبة أكبر سوف يؤدي الي انخفاض مستوي أجره الحقيقي.

ويعتبر الطلب علي العمل من جانب أصحاب العمل دالة عكسية لمستوي الأجر الحقيقي: "عامل مستقل"، وذلك لأن تسليم الكلاسيك بقانون **"تناقص الغلة"**، معناه أن الانتاجية للعامل تتناقص بزيادة الوحدات المستخدمة منه، وعلي ذلك فلكي نغري أصحاب الأعمال علي توظيف المزيد من العمال أي الحصول علي **إنتاجية حدية** للعمل متناقصة فلابد أن نقوم بخفض الأجر الحقيقي، ولن يقبل أي صاحب عمل بتوظيف أي عامل اضافي إذا كانت إنتاجيته الحدية أقل من أجره الحقيقي. ويتحدد مستوي الأجر الحقيقي بتعادل عرض العمل من جانب العمال والطلب عليه من جانب أصحاب العمل، وتمثل نقطة تقاطع منحني عرض العمل مع منحني الطلب عليه عند الكلاسيك توظيفًا كاملاً لقوة العمل.

وعندما يصبح منحني عرض العمل رأسيًا سيكون عديم المرونة: أي لن يستجيب لأي زيادة في الأجر الحقيقي، لأن قوة العمل أصبحت تعمل بكل طاقتها، ومعناه أنه يمكن إيجاد فرصة عمل لكل قادر وراغب فيه عند مستوي الأجر الحقيقي السائد. إذاً فكل قادر وراغب لا يمكن أن يعاني من مشكلة البطالة عند مستوي الأجر الحقيقي السائد، ولكن إذا وجد عامل واحد قادر وراغب في حالة بطالة، فهذا بدوره سوف يؤدي الي خفض الأجر الحقيقي ومن ثم خفض تكاليف الانتاج وزيادة الأرباح مما يغري رجال الأعمال بمزيد من التوسع في التوظيف، وهذا سوف يؤدي الي زيادة الطلب علي العمل فيرتفع الأجر الحقيقي فتنخفض البطالة أو تلغي كلية.

2-2 الأجر في الفكر الكينزي

يعتبر عرض العمل من جانب العمال هو دالة طردية في معدل الأجر النقدي وليس الحقيقي، فهو يسلم بأن العمال يعانون كغيرهم من خداع النقود، وهو يقرر أن الأجر الحقيقي مفهوم غامض غير قابل للتحديد، وأن الكلاسيك ذكروا الأجر الحقيقي لإلغاء التحليل النقدي والاعتماد علي التحليل العيني. ويرفض كينز أن يكون الطلب علي العمل من جانب رجال الأعمال دالة عكسية في الأجر الحقيقي، وهو يري أن هولاء وهم بصدد توظيف عامل واحد جديد إنما يقارنون بين أجره وبين الزيادة في الايراد الكلي الناجمة عن استخدامه، وبالتالي فإن الطلب علي العمال من جانب أصحاب الأعمال يعد دالة طردية للطلب علي المنتجات التي ينتجها هؤلاء العمال ويوصف الطلب علي عناصر الانتاج ومنها العمل طلباً غير أصيل "مشتق" ولكنه مشتق من الطلب علي المنتجات (أي الطلب علي العمال من أصحاب العمل مشتق من الطلب علي المنتجات). وأيضًا يري كينز أن مرونة حركات الأجور وخاصة في اتجاهها للانخفاض قد أصبحت أمرًا غير ممكن من الناحية العملية، وليس كما ذكر الكلاسيك بسبب تدخل الحكومة ونقابات العمال بفرض حد أدني للأجور.

3- أهمية الأجور علي مستوي الاقتصاد القومي ككل:

تمثل الأجور أحد عناصر الطلب الكلى، لأن الأجور تزيد من القوة الشرائية للعمال، ومن ثم فإن التغيرات التى تحدث فى الأجور تؤثر فى تيار الإنفاق النقدى والطلب الفعال، ومن ثم قد يترك ذلك تأثير مباشر على المستوى العام للأسعار خاصة فى حالة جمود الجهاز الإنتاجى وعدم مرونته. ويمكن توضيح أهمية الأجور على المستوى الكلى من عدة جوانب، **وأهمها**:

3-1 الأجر كأداة لإعادة التوزيع ومقياس للعدالة: تهدف سياسة توزيع الدخل إلي مشاركة المجتمع ككل فى التقدم الشامل الذى يحققه الإقتصاد، فإضافة إلى السياسات المالية والنقدية التى تدعم خلق فرص العمل، يمكن لإتباع سياسة سليمة للدخول أن تؤدي دورًا هامًا فى تقليل

التفاوت فى الدخل مع توليد نمو فى الطلب يخلق فرص عمل، ويجب أن تتمثل إحدى السمات المحورية فى أى سياسة عامة للدخل فى ضمان إرتفاع متوسط الأجور الحقيقية بنفس معدل إرتفاع متوسط الإنتاجية، كما ينبغى لتعديلات الأجور الإسمية أن تأخذ فى الحسبان المستوى المستهدف للتضخم، وكقاعدة عامة فعندما ترتفع الأجور فى الإقتصاد بما يتماشى مع نمو متوسط الإنتاجية بالإضافة إلى معدل التضخم المستهدف، فإن حصة الأجور فى الناتج المحلى تظل ثابتة، ويخلق الإقتصاد ككل كمية من الطلب تكف لإستخدام كامل قدراته الإنتاجية وبهذا الشكل يمكن للإقتصاد أن يتجنب خطر ارتفاع البطالة (فاروق، 2012). كما يشكل نظام الأجور آلية رئيسية لتوزيع وتقسيم القيمة المضافة بين عنصرى العمل ورأس المال، ومن ثم فإنه آلية رئيسية لتحقيق العدالة فى توزيع الدخول.

2-3 الآثار السلبية لتدنى مستويات الأجور: سيؤدي إنخفاض الأجور إلي انخفاض بدورة القوة الشرائية ليتقلص مستوى الطلب على السلع والخدمات، وبالتالى الإنتاج عامة، مما سيؤدى إلى انخفاض الطلب على العمل أى زيادة البطالة، كما أن انخفاض الطلب على السلع ومن ثم إنخفاض الأسعار، وإنخفاض الأسعار سيؤجل الاستهلاك فعندما يري المستهلك إنخفاضاً للأسعار سوف يوفر إستهلاكه لأنه يتوقع أن يستمر إنخفا ضها، مما سيقلص الإنتاج وسترتفع البطالة نتيجة إنكماش الطلب وإلى الإفلاس، وهذا ما حدث خلال الفترة (1929-1932) فى الإقتصاديات الرأسمالية، حيث إنخفضت الأجور مع تدنى الأسعار، مما نتج عنه أسوأ كساد إقتصادى، وأسفر الكساد فى تلك الفترة فى الإقتصاديات الرأسمالية عن ظهور النظرية الكينزية التى تبنت تدخل الدولة لعلاج نقص الطلب الكلى من خلال التمويل التعويضى سواء فى شكل إنفاق حكومى مباشر ومشروعات عامة أو نفقات تحويلية تهدف تحقيق العدالة التوزيعية فى الدخل، إضافة إلي التحكم فى معدلات الضرائب، أي تفعيل السايساسة المالية (قنديل وحلمى، 2012).

3-3 الأجور كمقياس لعدالة توزيع الدخل القومى: وفقاً لآلية التوزيع الوظيفى للدخل القومى بين عنصرى العمل ورأس المال، فعندما ينمو الناتج المحلى الإجمالى الكلى بشكل أسرع من إجمالى تعويضات العمالة، دل ذلك على تراجع نصيب العمالة من الدخل مقارنة بنصيب رأس المال، أى عدم عدالة فى التوزيع، ومن المتوقع أن يؤثر ذلك سلبياً على الاستهلاك والاستثمار.

4- الأسعار:

تعددت التعاريف الخاصة بالتضخم، وقد اختلف الاقتصاديون في إعطاء تعريف موحد للتضخم، حيث يتمثل التضخم بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار دون أن يقابله زيادة في الانتاج ، أو بسبب قوة تضخمية، فاختلفت المدارس الاقتصادية في تفسيره (البطرني، 2018). كما يعرف البعض التضخم بأنه الارتفاع المستمر في الأسعار الناتج عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وهو مرض اقتصادي تعاني منه جميع الدول سواء متقدمة أو نامية على حد سواء، ولكي تختلف نسب التضخم وتأثيره على الاقتصاد من بلد لآخر (Benlialper,2016) تتنوع ظاهرة التضخم في البلدان ، لكن ظاهرة التضخم تشترك بمظاهر وسمات خاصة تجعلها شديدة الصلة ببعضهما البعض بوجود روابط وعلاقات فيما بينها.

4-1 الأسعار في الفكر الإشتراكي: تتحدد الدولة السياسات السعرية في المجتمع الاشتراكي لجميع السلع والخدمات، وفقاً للدخل النقدي الشهري للمواطنين، وأحيانا تقوم بدعم السلع الضرورية وخاصة الغذائية والدوائية والخدمات، من أجل تحسين الدخل الحقيقي للمواطنين، وبهذا يمكن القول بأنه من المفروض أنه لا يوجد تضخم نقدي في المجتمع الاشتراكي.

4-2 الأسعار في الفكر الرأسمالي: تتحدد الأسعار في الرأسمالية، وفقاً لآلية السوق، فمرونة الأسعار كفيلة بتحقيق التوازن بين العرض والطلب في حالة إختلاف أحدهما عن الأخر، ولا تتدخل الدولة في تحديد الأسعار، ولكن سيؤدي زيادة عرض النقود (زيادة الأجور) بنسبة معينة دون زيادة مماثلة في الإنتاج إلي إرتفاع الأسعار بنفس النسبة، وإفترض أدم سميث مبدأ "حياد النقود"، والذي يعني أن النقود ليس لها سوي وظيفة واحدة فقط وهي أنها أداة للتبادل، والنقود ليس لها أي دور ذاتي وهذ هو مضمون النظرية الكمية في التحليل النقدي، أي أن أثر التغير في كمية النقود ينحصر فقط في التأثير علي مستوي الأسعار فقط، وفي علاقة طردية تناسبية، بمعني أن زيادة كمية النقود بنسبة معينة سوف يؤدي إلي زيادة الأسعار بنفس النسبة إذا لم يرتفع الإنتاج، وافترض الكلاسيك لتحقق هذا السلوك **الأتي:**

أ- ثبات حجم السلع والخدمات، لأن ذلك يتوقف علي وضع عوامل الانتاج والفن الانتاجي المستخدم، وهي أمور تتسم بالثبات النسبي لحد كبير وبالذات في الأجل القصير.

ب- ثبات سرعة دوران النقود،لأنها تتوقف علي عوامل اقتصادية واجتماعية معقدة ولا تتغييير بسرعة.

4-3 تفسير العلاقة بين إرتفاع الأسعار "التضخم" ومعدل البطالة: أعتقد الاقتصاديون لفترات طويلة أنه توجد علاقة عكسية بين التضخم والبطالة، بمعنى إذا أردنا علاج أحداهما لابد من التضحية بالآخر، فخفض التضخم يتطلب قبول معدل مرتفع من البطالة، والعكس، ويفسر هذه العلاقة منحنى فيليبس، ذلك لأنه فى حالة زيادة الطلب يؤدي ذلك إلى حث رجال الأعمال على زيادة الأجور لتوظيف عمال آخرين (فتنخفض البطالة) ولكي يحافظ رجال الأعمال على مستوى الربح يقومون بتحميل الزيادة في الأجور على الأسعار (فيرتفع التضخم). ولكن من بعد 1973 اعترض الاقتصاديون على منحنى فيليبس هذا وقالوا بأنه صحيح فقط في الأجل القصير، وذلك لظهور "الركود التضخمي"، أما في الأجل الطويل فقد يحدث أمر من اثنين: إما لا توجد علاقة بين التضخم والبطالة ومن ثم سيكون شكل منحنى، أو توجد علاقة طردية بين التضخم والبطالة وهذا ما يسمى بالركود التضخمى (الرشيدى، 2021).

5- العدالة الإجتماعية: المفهوم والعناصر (في الفكر الاشتراكي والرأسمالي):

لما كانت العدالة الاجتماعية من أهم الأركان التي ينبني عليها النظام الاجتماعي، فقد كانت مناقشتها ضمن الإطار الموضوعي العام للنظرية الاقتصادية ضروري لفهم جوهر النظام الاجتماعي الرأسمالي والأهداف المتوخاة من تطبيقه على الأفراد، ولأن الرّأسماليّة فكرة تقوم على مبدأ فصل الدين عن الحياة لأنها تريد أن يكون سير الحياة نفعياً بحتاً، وبناءً عليها كان الإنسان هو الذي يضع نظامه في

الحياة في إطار من الحريّة الكاملة لتحقيق أكبر قدر من المنفعة له، باعتبار أن هذه المنفعة الخاصة للفرد لا تتعارض مع منفعة الجماعة، لأن مصالح الفرد ومصالح الجماعة متوافقة ومنسجمة، وتقع فكرة العدالة والإنصاف ضمن منظومة القيم الأخلاقية والإنسانية التي عنيت بها الحرية والمساواة، حيث تلتصق بها إلتصاقاً لا يمكن فصلها بعضاً عن بعض، ولا يمكن تحقيق المساواة في غياب العدالة، لأن العدالة، هما الأساس في المجتمعات وتطور الشعوب عبر العصور، فالحاجات المكونات الاجتماعية هي التي تساعد على إبراز وتمايز دور العدالة مستندة إلى التشريع الديني والإنساني والوطني والدولي، في كل المراحل الزمنية لتنظيم العلاقات البشرية وتضمينها نصوصاً ناظمة لتلك العلاقات والوصول إلى علاقات سليمة في المجتمعات.

1-5 مفهوم العدالة الإجتماعية:

تُعرف **العدالة الإجتماعية**: بأنها "تلك الحالة التى ينتفى فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو كليهما، ويغيب فيها القدر والتهميش والاقصاء الاجتماعي وتنعدم الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وحريات متكافئة، ويعم فيها الشعور بالانصاف والتكافل والتضامن والمشاركة المجتمعية، ويتاح فيها لأعضاء المجتمع فرصاً متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم وإطلاق طاقاتهم من مكامنها وحسن توظيفها لصالح الفرد، وبما يكفل له إمكانية الحراك الاجتماعي الصاعد من جهة، وإصلاح المجتمع فى الوقت نفسه من جهة أخرى، والتى لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادى وغيره من مظاهر التبعية من جانب مجتمع أو مجتمعات أخرى"(العيسوى، 2013).

وعليه تسعي العدالة الاجتماعية إلى إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع، ولكن توجد إختلافات لدى الساسة والمواطنين فى كيفية تفعيل هذا المفهوم من خلال وضع الخطط وتنفيذها من خلال برامج فعالة على أرض الواقع لتحقيق الرفاه والاستقرار الإجتماعي، ويري البعض أن وجود سياسات جديدة للتوظيف والتشغيل للحد من نسب البطالة المرتفعة وخلق فرص عمل للشباب والخريجين هو المطلب الأساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية، ويعتقد آخرون أن العدالة الاجتماعية تتمثل فى تنفيذ سياسة ضريبية جديدة تكون متعددة الشرائح وتصاعدية يتحملها الأكثر دخلاً ويتم من خلالها تمويل الإنفاق العام للدولة، أما للمتقاعدين وأرباب المعاشات فإن العدالة الاجتماعية تتمثل فى توفير نظام عادل لمعاشات التقاعد ونظام عادل لتوفير الخدمات العلاجية والصحية، تتناسب مع احتياجاتهم وكرامتهم الإنسانية بعد سنوات طويلة من العمل والكفاح. ومن ثم فمفهوم العدالة الاجتماعية بالغ التعقيد ولا يختزل تنفيذه فى تطبيق الحديين الأدنى والأقصى للأجر فقط، فالأجور أحد المحاور الأساسية، ولكن هناك محاور أخرى مثل: التعليم، والصحة، والتشغيل، والإسكان، وضبط الأسعار والأسواق والاحتكارات والضرائب.. إلخ، والتى تستلزم وضع وتنفيذ حزمة أجراءات إصلاحية اقتصادية واجتماعية متكاملة لسياسات الأجور(فاروق، **2011**).

2-5 العدالة الإجتماعية في الفكر الاشتراكي (كارل ماركس) والرأسمالي:

أ- العدالة الإجتماعية في الفكر الاشتراكي: تمتلك الدولة كل عناصر الإنتاج وتدخل في كل شيء، ولا يسمح للملكية الفردية، والدولة هي المسؤولة عن توفير فرص العمل والتعليم والعلاج والسكن..... بشكل مجاني لكل طبقات المجتمع، وعليه الكل يعمل علي حسب طاقته، والكل يأخذ حسب حاجته، كما ذكر هذا الفكر بأن المجتمع الرأسمالي سيشهد صراعاً طبقياً، بسبب ما يسمي بفائض القيمة، حيث لا يحصل العمال المقابل العادل لعملهم أو لإنتاجهم، بل أقل من ذلك، مما سيؤدي إلي تراكم أرباح أصحاب رأس المال ويزدادون غني، ويزداد العمال فقرًا (موسى، 2012). وفي المجتمع الاشتراكي تحدد الدولة السياسة السعرية لجميع السلع والخدمات، وفقاً للدخل النقدي الشهري للمواطنين، وأحيانا تقوم بدعم السلع الضرورية وخاصة الغذائية والدوائية، لتحسين الدخل الحقيقي للمواطنين، وبهذا يمكن القول بأنه من المفروض أنه لا يوجد تضخم نقدي في المجتمع الاشتراكي، ولكن يوجد تدخل مكبوت "خفي".

ب- العدالة الإجتماعية في الفكر الرأسمالي: لا تتدخل الدولة في الشئون الإقتصادية، بل تطبق قانون "ساي" دعه يعمل دعه يمر، إلا في حالات نادرة كالإحتفاظ بالأمن، والقضاء والدفاع الخارجي، وبعض الصناعات الإستراتيجية، ويقتصر دورها فقط كمراقب للأسواق، وعليه لا تمتلك الدولة أي من عناصر الإنتاج، بل تطلق العنان للملكية الفردية له. ويري آدم سميث: أن العدالة تحكم بقانون المنفعة، وأن منفعة المنتج ومنفعة المستهلك تتطابقان إذا امتنعت الحكومة عن التدخل، وفسحت المجال حُرّاً طبيعياً بدون تدخل الدولة. ولكن يري "الكينزيون" دعاة التدخل والتوجيه الاقتصادي: أن العدالة تتحقق من تدخل الدّولة للحد من الحريّة الاقتصادية المفرطة والتي تعتمد على القانون الطبيعي وذلك بتوزيع الثروة في المجتمع وتقسيمها تقسيماً عادلاً يحقق الرفاهية لجميع الناس، وذلك باستخدام أدوات السياسة المالية وأهمها الضرائب(العنزى، 2020).

3-5 تحليل آلية علاقة الأجور بالأسعار وبالعدالة الإجتماعية:

أ- تحليل آلية العلاقة من الأجور إلي الأسعار والعدالة الإجتماعية (تضخم التكاليف): تؤدي المطالبة من قبل العمال أو نقاباتهم بزيادة الأجور إلي دفع أصحاب العمل إلي رفع أسعار منتجاتهم للحفاظ علي مستوي الأرباح، مما يؤدي إلي خفض القوة الشرائية للأجر النقدي، فينخفض المستوي المعيشي، وكذلك تزداد فجوة العدالة الإجتماعية، والعكس صحيح.

ب- تحليل آلية العلاقة من الأسعار إلي الأجور والعدالة الإجتماعية (التضخم المستورد): تؤدي إرتفاع الأسعار وقد تكون لأسباب خارجية لارتفاع أسعار السلع الوسيطة والرأسمالية المستوردة من الخارج إلي مطالبة العمال بزيادة الأجور، ولكن في الغالب لا ترتفع الأجور بنفس نسبة إرتفاع الأسعار، مما يؤدي إلي خفض القوة الشرائية للأجر النقدي، فينخفض المستوي المعيشي، وكذلك تزداد فجوة العدالة الإجتماعية، والعكس صحيح.

ثالثًا: تحليل تطور الأجور والأسعار والعدالة الإجتماعية في مصر

حدثت تغيرات اقتصادية وإجتماعية كبيرة بعد أحداث يناير 2011، خاصة من بعد عام 2016، حيث تم التحرير الأول لسعر الصرف، مروراً بجائحة كورونا عام 2020، ثم تبع ذلك التحرير الثاني لسعر الصرف عام 2023، وأثر كل ذلك علي عدد من المتغيرات الاقتصادية، خاصة معدل التضخم والبطالة ومعدل الفقر، ومستوي المعيشة، مما تسبب في زيادة الضغوط علي الموازنة العامة من النواحي الإجتماعية كالدعم والإعانات.

1- تحليل تطور الأجور المرتبات في مصر:

يعاني سوق العمل المصري من وجود العديد من التشوهات واللإختلالات إلى الحد الذي ينفصم فيه عرس العمل عن الطلب على العمل، واتسمت العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل في مصر بإنفصال نمو الأجور عن نمو إنتاجية العمل، وتتسم كل من الأجور الأساسية وإنتاجية العمل في مصر بانخفاض، كما يعاني القطاع الحكومي من سوء التوزيع القطاعي للأجور إلى جانب انخفاض نسبة الأجور الأساسية مقارنة بالأجور المتغيرة، ويترتب على ذلك ارتفاع حدة عدم المساواة بين الأجور والإنفصال المتزايد بين الأجور والإنتاجية، ويعد الاختلال الواضح بين الأجور والإنتاجية أحد أهم الأسباب المسئولة عن تشوهات سوق العمل المصري، كما لا توجد علاقة بين الأجور وإنتاجية العمل في مصر، وأن أجر العامل يرتبط بأجره في السنة السابقة، ما يعني أن سياسة تحديد الأجر تعتمد على الأقدمية وليس الإنتاجية (رضوان وأخرون، 2010). وتشير العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل في مصر إلى حالة خاصة، يعزى بعضها إلى عوامل تقليدية مثل (إختلال هيكل الناتج وهيكل توزيع الدخل)، والآخر إلى عوامل تنفرد بها الحالة المصرية مثل: (استشراء الفساد، سيطرة الطبقة الرأسمالية، انخفاض كفاءة القوة العاملة..إلخ)، وكل ذلك أدي إلي أحداث يناير 2011.

1-1 تحليل الأهمية النسبية للأجور والمرتبات في مصر:

تشير البيانات إلى أن أجور ومرتبات المصريين قد ارتفعت منذ عام 1991 حتى عام 2021، إذ تضاعفت بنحو 18 ضعف خلال 30 عامًا، كما يتضح من الجدول رقم (1) تطور الأجور والمرتبات في مصر، ويتبين من تحليل الجدول رقم (1) أن المرتبات كنسبة إلي إجمالي الناتج المحلي قد تراجعت من 6.1% في عام 1991 إلي 5.1% عام 2021، ولكنها ارتفعت قليلاً كنسبة إلي إجمالي الإنفاق العام، حيث بلغت 19.1% عام 2019 ثم ارتفعت قليلاً لتصل إلي 20.2% عام 2019. كما يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية مرت بها الأجور والمرتبات في مصر، **كالأتي:**

جدول رقم (1):
تطور الأجور والمرتبات في مصر خلال الفترة (1991-2021)
"القيمة بالمليار دولار"

سنة	الناتج المحلي	الإنفاق العام	الأجور والمرتبات		
			القيمة	% من الناتج المحلي	% من الإنفاق العام
1991	37.4	12.0	2.3	6.1	19.1
1992	41.9	16.9	2.5	6.0	14.8
1993	46.6	17.5	2.9	6.3	16.8
1994	51.9	21.1	3.4	6.6	16.3
1995	60.2	20.7	4.0	6.6	19.3
1996	67.6	24.0	4.6	6.9	19.4
1997	78.4	25.9	5.4	6.9	20.8
1998	84.8	27.5	6.0	7.0	21.7
1999	90.7	29.7	6.6	7.3	22.4
2000	99.8	32.1	7.2	7.2	22.5
2001	96.7	29.9	7.0	7.3	23.5
2002	85.1	29.8	6.9	8.1	23.0
2003	80.3	25.3	5.7	7.1	22.6
2004	78.8	26.6	6.0	7.6	22.6
2005	89.6	31.0	7.2	8.0	23.1
2006	107.4	41.5	8.2	7.6	19.8
2007	130.4	44.8	9.3	7.1	20.8
2008	162.8	54.4	11.6	7.1	21.4
2009	189.1	68.1	13.9	7.3	20.3
2010	219.0	70.6	15.3	7.0	21.6
2011	236.0	68.2	16.3	6.9	23.9
2012	279.1	77.2	20.1	7.2	26.1
2013	288.4	85.2	20.7	7.2	24.3
2014	305.6	98.8	25.2	8.2	25.5
2015	329.4	95.2	25.8	7.8	27.1
2016	332.4	81.8	21.4	6.4	26.1
2017	235.7	58.0	12.7	5.4	21.9
2018	249.7	69.9	13.5	5.4	19.3
2019	303.1	75.6	15.8	5.2	21.0
2020	365.3	90.8	18.3	5.0	20.1
2021	404.1	101.2	20.4	5.1	20.2
المتوسط	168.6	50.0	11.2	6.8	21.5
حد أدني	37.4	12.0	2.3	5.0	14.8
حد أقصي	404.1	101.2	25.8	8.2	27.1

المصدر: وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

المرحلة الأولي: الفترة من (1991 – 2003/2002): كان عام 1991 هو بداية الإصلاح الاقتصادي واستمرت المرحلة الأولي حتي عام 2003، حيث تراجعت الأجور من 7 مليار دولار عام 2001 إلي 6.9 مليار دولار عام 2002، وقد يرجع ذلك إلي الإضطرابات السياسية المصاحبة خلال هذه الفترة، حيث جرت أحداث 11 سبتمبر عام 2001، وما تلاها من الغزو الأمريكي لأفغانستان، وإحتلا العراق في عام 2003، والتي أدت إلي عودة مئات الآلاف من العمالة المصرية من دول الخليج عامة، ومن العراق خاصة، ويتضح ذلك في تراجع نسبة الأجور إلي الناتج المحلي من 8.1% عام 2002 إلي 7.1% عام 2003، وتراجع نسبتها إلي الإنفاق العام من 23% عام 2002 إلي 22.6% عام 2003. كما يلاحظ استمرا تراجع الأجور

من 6.9 عام 2002 إلي 5.7 مليار دولار عام 2003، وقد يرجع ذلك إلي تراجع الإيرادات العامة بسبب تراجع تحويلات المصريين العاملين في دول الخليج، والمصاحبة لهذه الأحداث.

المرحلة الثانية: الفترة من (2003- 2017): مرت بمصر خلال هذه الفترة أحداث سياسية واقتصادية كبيرة، بداية من الأزمة المالية العالمية عام 2008، وأحداث يناير 2011، إلي التعويم الأول لسعر الصرف في نوفمبر 2016، وكان لهذه الأحداث آثار سلبية كبيرة علي الأجور، حيث تراجعت الأجور والمرتبات من 21.4 مليار دولار عام 2016 إلي 12.7 مليار دولار عام 2017، بسبب تعويم سعر الصرف في نوفمبر عام 2016، كما تراجعت نسبة الأجور إلي الناتج المحلي من 6.4% عام 2016 إلي 5.4% عام 2017، وتراجع نسبتها إلي الإنفاق العام من 26.1% عام 2016 إلي 21.9% عام 2017.

المرحلة الثالثة: الفترة من (2017- 2021): استمرت الأجور والمرتبات في الإرتفاع كقيمة مطلقة من 12.7 مليار دولار عام 2017 إلي 20.4 مليار دولار عام 2021، ولم يتأثر بجائحة كورونا عام 2020، ولكن الأجور كنسبة إلي الناتج المحلي تراجعت من 5.4% عام 2017 إلي 5.1% عام 2021، وكنسبة إلي الإنفاق العام تراجعت من 21.9% عام 2017 إلي 20.2% عام 2021.

2-1 تطور الحد الأدني للأجور في مصر:

ستظل مشكلات الأجور فى مصر من أهم القضايا التى أثيرت خلال السنوات الأخيرة؛ خاصة أن نحو ثلث المصريين يعيشون تحت خط الفقر وفقا لتقرير التنمية البشرية للبنك الدولي عام 2021، بالرغم من الجهود التى بذلت لإصلاح تلك الأوضاع خلال العقود الماضية، والتى كان من أبرزها العلاوات السنوية التى تقرر منذ عام 1987، أو سياسة دعم السلع والخدمات وغيرها من الأجراءات، ولكن تلك الأمور تعد حلا مؤقتا قد يسهم فى تحسين الدخل قليلا، لكنه لم يحل المشكلة جذريًا. وتعددت القوانين التى قامت بوضع وتعديل الحد الأدنى للأجور فى مصر؛ ففى عام 1942 صدر أمر عسكرى بإلزام أصحاب الأعمال بصرف علاوة غلاء معيشة للعمال فوق أجورهم، بحيث لا تقل عن الحدود التى قررتها الحكومة لموظيفها وعمالها في ذلك الوقت، وفى عام 1952 تم تحديد الحد الأدنى للأجر الزراعى بـ18 قرشا فى اليوم للرجال، وفي عام 1971 صدر قانون يحدد الحد الأدنى لأجور العاملين فى الحكومة والقطاع العام بـ 9 جنيه شهريا، وتم رفعه إلى 12 جنيه عام 1974، وتم تحديد الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص عام 1974 بـ40 قرش فى اليوم.

وتوالت القوانين التى عدلت الحد الأدنى للأجور، ليصل عام 2005 إلى 214 جنيه شهريا، وبعد أحداث يناير 2011، أصبح الحد الأدنى للأجور من أهم القضايا المطروحة للنقاش، وتعددت القوانين القضائية بشأن تحديد حد أدنى للأجور، وكان الأمر مثارا للجدل، حيث طالب البعض باستثناء تطبيق القانون على العاملين بقطاع السياحة بحجة تراجع إيرادتها، فيما أشار بعض المسئولين إلى صعوبة وضع حد أدنى للعاملين بالقطاع الخاص لأنه لا يمكن حصر عددهم بسبب عدم انتظام أغلبهم وصعوبة وضع سياسة قومية للأجور.

وأعلن المركز القومى للأجور عام 2010 عن حد أدنى لأجور العاملين بالقطاع الخاص على المستوى القومى قيمته 400 جنيه شهريا بدلاً من 280 جنيه، وذلك تنفيذا لقرار محكمة القضاء الإدارى بإلزام الحكومة بوضع حد أدنى للأجور للعاملين بالدولة، ثم ارتفع بعد ذلك إلى 700 جنيه عام 2011، ثم حدد مجلس الوزراء الحد الأدني للأجور بنحو 1200 جنيه شهريا فى أواخر عام 2013، ليبدأ تفعيله فى 1 يناير عام 2014، وبعد التحرير الثاني لسعر الصرف في مارس عام 2023، وما ترتب عليه ارتفاع الأسعار، فقررت الحكومة رفع الحد الأدنى للأجور إلى 3 آلاف جنيه شهريا، كما أقرت الحكومة علاوة استثنائية لجميع العاملين بالدولة وأصحاب المعاشات، والتوافق على توفير دعم مالي للأسر على بطاقات التموين حتى 30 يونيو 2023 مع عدم زيادة أسعار الكهرباء حتى ذلك الموعد، وكذلك صرف دعم مالي للشركات المتعثرة بسبب الأزمة الراهنة بشرط عدم تسريح العمالة إضافة إلى إقرار علاوة استثنائية لمجابهة الغلاء لجميع العاملين

بالدولة والشركات التابعة لها وأصحاب المعاشات بمبلغ 300 جنيه، وأضاف أنه تقرر رفع حد الإعفاء الضريبي من 24 ألف جنيه إلى 30 ألف جنيه للفرد في السنة(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2023). وهذا ما يوضحه جدول رقم (2) التالي.

جدول رقم (2):
تطور قوانين الحد الأدني للأجور خلال الفترة (1942-2023)

قانون	عام	الأجراء المتبع
358	1942	إصدار أمر عسكرى بإلزام أصحاب الأعمال بصرف علاوة غلاء معيشة للعمال فوق أجورهم بحيث لا تقل عن الحدود التى قررتها الحكومة لموظفيها وعمالها وفقاً للجدول المرافق للأمر.
178	1952	تحديد الحد الأدنى للأجر الزراعي بـ 18 قرش فى اليوم للرجال.
91	1959	تشكيل لجان خاصة ذات اختصاص إقليمي لتحديد الأجور الدنيا، إلا أن هذه اللجان لم تعقد أى اجتماع اجتماع لذلك، وبالتالي لم تطبق نصوص هذا القانون.
85 و61	1971	تحديد الحد الأدنى لأجور العاملين بالحكومة والقطاع العام، على التوالي بـ 9 جنيهات شهرياً.
47و48	1974	رفع الحد الأدنى لأجور العاملين بالحكومة والقطاع العام، على التوالي إلى 12 جنيها شهرياً.
64	1974	تحديد الحد الأدنى لأجور العاملين بالقطاع الخاص بـ 40 قرشاً فى اليوم، إذا كان سن العامل لا يقل عن 18 سنة، أما إذا كان سنة يقل عن ذلك فلا يجوز أن يقل الحد الأدنى للأجر عن 30 قرشاً يومياً.
47و48	1978	رفع الحد الأدنى لأجور العاملين بالحكومة والقطاع العام، على التوالى إلى 16 جنيهاً يومياً.
136	1980	رفع الحد الأدنى لأجور العاملين بالحكومة والقطاع العام إلى 20 جنيهاً شهرياً.
125	1980	تحديد الحد الأدنى لأجور العاملين بالقطاع الخاص بـ 20 جنيهاً شهرياً بالنسبة للبالغين 18 سنة فما فوق، وألا يقل عن 15 جنيهاً شهرياً بالنسبة للبالغين أقل من 18 سنة.
114	1981	رفع الحد الأدنى لأجور العاملين بالحكومة والقطاع العام إلى 25 جنيهاً شهرياً.
119	1981	تحديد الحد الأدنى لأجور العاملين بالقطاع الخاص بـ 25 جنيهاً شهرياً للعمال الذين لا يقل سنهم عن 18 سنة، و 19 جنيها شهريا لمن يقل سنهم عن 18 سنة.
137	1981	تحديد الحد الأدنى للأجور وفقاً للتشريعات العامة للدولة الصادرة بهذا الشأن، وبالمساواة بين العاملين فى القطاعات المختلفة.
53	1983	رفع الحد الأدنى لأجور العاملين بالدولة والقطاع العام إلى 35 جنيهاً شهرياً.
12	2003	إنشاء المجلس القومي للأجور للقيام بمهام عديدة من أهمها، وضع الحد الأدنى للأجور على المستوى القومي بمراعات نفقات المعيشة وبإيجاد الوسائل والتدابير التى تكفل تحقيق التوازن بين الأجور والأسعار، وإعادة النظر فيه بصفة دورية ل تجاوز ثلاث سنوات على الأكثر.
قرار مجلس الوزراء رقم (22)	2014	قرار مجلس الوزراء برفع الحد الأدني للأجور إلي 1200 جنيه
قرار مجلس الوزراء رقم (46)	2023	قرار مجلس الوزراء برفع الحد الأدني للأجور إلي 3000 جنيه

المصدر: حلمى، أمنية .(2006). "نحو تطوير سياسة الحد الأدنى للأجور فى مصر"، المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول السباق: أن أول تعديل للأجور فى مصر فى عام 1942، وكان ثاني تعديل فى عام 1952 تم تحديد الحد الأدنى للأجر الزراعى بـ18 قرشا فى اليوم للرجال، وفي عام 1971 صدر قانون يحدد الحد الأدنى لأجور العاملين فى الحكومة والقطاع العام بـ 9 جنيه شهريا، وتم رفعه إلى 12 جنيه عام 1974، ثم عُدل الحد الأدنى للأجور ليصل عام 2005 إلى 214 جنيه

شهريا، وبعد أحداث يناير 2011 حُدد الحد الأدني للأجور بنحو 1200 جنيه شهريا فى أواخر عام 2013، ليبدأ تفعيله فى 1 يناير عام 2014، وبعد التحرير الثاني لسعر الصرف في مارس عام 2023، قررت الحكومة رفع الحد الأدنى إلى 3 آلاف جنيه شهريا.

2- العوامل المؤثرة في تحديد الأجور فى الاقتصاد المصرى:

توجد عدد من العوامل تؤثر في تحديد الأجور في الاقتصاد المصري، **وأهمها (قنديل وحلمى، 2012)**:

2-1 تغير الأسعار: يؤدي تغير الأسعار إلي تغير فعال وقوي على المستوى المعيشي، ومستوى الرفاهية، لذلك قد يلاحظ أن الحكومة قد ترفع الأجور دون زيادة مناظرة في الإنتاج، ولذلك للحد من وطأة ارتفاع الأسعار. ومنذ عقود طويلة اتبعت الدولة على تدابير وأجراءات عديدة، **منها**:

2-2تغير الإنتاج: يلاحظ في الدول النامية، وخاصة في القطاع العام ترتفع الإنتاجية بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأجور، ويرجع ذلك لعوامل سياسية وإجتماعية في المقام الأول (رضوان، 2010).

3-2 أثر نقابات العمال: يمكن للنقابات العمالية أن تؤثر فى الأجور، وذلك من خلال المطالبة بزيادتها، غير أن الدور الذي تؤديه نقابات العمال فى الدول النامية عامة دوراً محدوداً للغاية، بسبب **الأتي(نصار وعبد المولى، 2007)**:

- ✓ على الرغم من أن بداية ظهور نقابات العمال فى مصر يعود إلى أوائل هذا القرن، ومع تعددها، ولكنها لم تحصل على الشرعية القانونية سوى فى سبتمبر1942.
- ✓ ضعف نسبة تمثيل العمال فى الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.
- ✓ تدخل السلطات السياسية عن طريق الوزارة المختصة فى الاستقلال المالي للنقابات العمالية.

4-2 التراكم الرأسمالي: يتحدد النمو بالتراكم الرأسمالى، الذى يزيد إنتاجية العمال، ومن ثم يرفع الأجر، ويخضع التراكم الرأسمالى لقانون تناقص الغلة، ومن ثم فالدول الأغنى والتى يتوافر بها رأس مال أعلى، يكون أثر التراكم الرأسمالى بها أعلى، فرأس المال يزيد الأجر، ومن ثم زيادة رأس المال فى تغذية استرجاعية.

5-2 خفض سعر الصرف للعملة المحلية: يؤدي خفض سعر الصرف إلى إرتفاع الأسعار وإنخفاض القوة الشرائية، مما تزيد المطالب بزيادة الأجور، وخاصة في الدول النامية والتي تقوم بسد معظم إحتياجاتها الإستهلاكية بالإستيراد.

6-2 صدور قوانين نظم لرفع الحد الأدنى للأجور: بدأت مصر فى إتباع سياسة لتحديد الحد الأدنى للأجور منذ عام 1942 قانون رقم 358 لسنة (1942 بإلزام أصحاب الأعمال بصرف علاوة غلاء معيشة للعمال بالإضافة إلى أجورهم، بحيث لا تقل عن الحدود التى قررتها الحكومة لموظفيها وعمالها، وقد تم إصدار سلسلة من القوانين التى تحدد الحد الأدنى للأجر عند مستوّيات معينة وكان آخرها قانون رقم 53 لسنة 1984 برفع الحد الأدنى لأجور العاملين بالدولة والقطاع العام إلى 35 جنيهاً شهرياً، ويوضح الجدول سلسلة القوانين التى صدرت فى هذا الصدد منذ عام 1942(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2008).

3- تحليل تطور الأسعار ومتوسط أجر العامل وإنتاجيته في مصر:

تكتسب الأجور أهميتها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أيضاً، ولأن الأجور عملة ذات وجهين أحدهما دخل والآخر تكلفة، فهي تحتل مركز الصدارة في كل حوار للاصلاح الاقتصادي، مما جعلها محوراً هاماً للعملية الإنتاجية بطرفيها العمال - الذين تعد الأجور عندهم الهدف الأول للعمل وأنها المعبر عن مستوى المعيشة وجزاء العمل، وأن إرتفاعها مطلب دائم -

ويقابلهم أصحاب الأعمال برؤية مغايرة، إذ ينظرون إلى الأجر على أنه تكلفة لابد من السعي الدائم إلى خفضها، وينظر الاقتصاديون إلى الإنتاجية على أنها المصدر الحقيقي للنمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة، لأن معدلات نمو الإنتاجية تعد مؤشراً على مستوى النشاط الاقتصادي، وتأتي البطالة كأحد الأشكال الرئيسية لهدر المورد البشري، الذي يعد أهم عناصر العملية الإنتاجية قاطبة، ويؤدي عدم استغلاله إلى أضرار كبيرة على المستوي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

جدول رقم (3):

تطور معدل التضخم ومتوسط أجر العامل وإنتاجيته في مصر خلال (1991-2021)

السنة	معدل التضخم %	إجمالي القيمة المضافة مليون دولار	أجور ومرتبات مليون دولار	عدد العاملين مليون	متوسط ومعدل تغير إنتاجية العامل		متوسط ومعدل تغير أجر العامل	
					متوسط إنتاجية العامل دولار	معدل تغير إنتاجة العامل%	متوسط أجر العامل	معدل تغير أجر العامل
1991	19.7	37400	2300	14.7	2544.2	-	156.5	-
1992	13.6	41900	2500	15.3	2738.6	7.6	163.4	4.43
1993	12.1	46600	2900	15.6	2987.2	9.1	185.9	13.77
1994	8.2	51900	3400	16.4	3164.6	5.9	207.3	11.52
1995	15.7	60200	4000	16.5	3648.5	15.3	242.4	16.93
1996	7.2	67600	4600	17.2	3930.2	7.7	267.4	10.32
1997	4.6	78400	5400	17.6	4454.5	13.3	306.8	14.72
1998	3.9	84800	6000	17.9	4737.4	6.4	335.2	9.25
1999	3.1	90700	6600	19.1	4748.7	0.2	345.5	3.09
2000	2.7	99800	7200	18.9	5280.4	11.2	381.0	10.25
2001	2.3	96700	7000	18.9	5116.4	3.1-	370.4	2.78-
2002	2.7	85100	6900	18.5	4600.0	10.1-	373.0	0.70
2003	4.5	80300	5700	19.3	4160.6	9.6-	295.3	20.82-
2004	11.3	78800	6000	20.4	3862.7	7.2-	294.1	0.41-
2005	4.9	89600	7200	21.2	4226.4	9.4	339.6	15.47
2006	7.6	107400	8200	22.3	4816.1	14.0	367.7	8.27
2007	9.3	130400	9300	23.8	5479.0	13.8	390.8	6.27
2008	18.3	162800	11600	24.2	6727.3	22.8	479.3	22.67
2009	11.8	189100	13900	24.8	7625.0	13.3	560.5	16.93
2010	11.3	219000	15300	26.2	8358.8	9.6	584.0	4.19
2011	10.1	236000	16300	25.6	9218.8	10.3	636.7	9.03
2012	7.1	279100	20100	25.8	10817.8	17.3	779.1	22.36
2013	9.5	288400	20700	26.2	11007.6	1.8	790.1	1.41
2014	10.1	305600	25200	26.6	11488.7	4.4	947.4	19.91
2015	10.4	329400	25800	26.6	12383.5	7.8	969.9	2.38
2016	13.8	332400	21400	27.1	12265.7	1.0-	789.7	18.58-
2017	29.5	235700	12700	26.8	8794.8	28.3-	473.9	39.99-
2018	14.4	249700	13500	27.0	9248.1	5.2	500.0	5.51
2019	9.2	303100	15800	27.4	11062.0	19.6	576.6	15.33
2020	5.0	365300	18300	27.4	13332.1	20.5	667.9	15.82
2021	13.9	404100	20400	28.0	14432.1	8.3	728.6	9.09
المتوسط	9.6	168622.6	11167.7	23.0	7008.3	6.5	467.9	6.2
الحد	2.3	37400.0	2300.0	14.7	2544.2	28.3-	156.5	40.0-
الحد	29.5	404100.0	25800.0	28.0	14432.1	22.8	969.9	22.7

المصدر: اعداد الباحثين، بالاعتماد علي احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من الجدول رقم (3)، أن الزيادة في الأجور لا تتماشي مع الزيادة في الإنتاجية، بل أقل منها، فبلغ متوسط تغير الزيادة في الإنتاجية 6.5%، بينما بلغ متوسط تغير الزيادة في الأجور 6.2%. كما يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية مر بها الأسعار ومتوسط أجر العامل وإنتاجيته، **كالأتي**:

المرحلة الأولي: الفترة من (1991 – 2003/2002):

كان عام 1991 هو بداية الإصلاح الاقتصادي واستمرت هذه المرحلة حتي عام 2003، ويلاحظ عليها **الأتي:**

أ- معدل التضخم: ارتفع معدل التضخم من 2.3% عام 2002 إلي 4.5% عام 2003 وإلي 11.3% عام 2004، وقد يرجع ذلك إلي الإضطرابات السياسية خلال هذه الفترة، حيث جرت أحداث 11 سبتمبر عام 2001، وما تلاها من الغزو الأمريكي لأفغانستان، وإحتلال العراق في عام 2003، والتي أدت إلي عودة مئات الآلاف من العمالة المصرية من دول الخليج عامة، ومن العراق خاصة.

ب- متوسط إنتاجية العامل: تراجع متوسط إنتاجية العامل من 4600 دولار عام 2002 إلي 4160.6 دولار عام 2003 إلي 3862.7 عام 2004، وقد يرجع ذلك إلي الإضطرابات السياسية خلال هذه الفترة، حيث جرت أحداث 11 سبتمبر عام 2001، وما تلاها من الغزو الأمريكي لأفغانستان، وإحتلا العراق في عام 2003، والتي أدت إلي عودة مئات الآلاف من العمالة المصرية من دول الخليج عامة، ومن العراق خاصة.

ج- متوسط أجر العامل: تراجع متوسط أجر العامل من 373 دولار عام 2002 إلي 295.3 دولار عام 2003 إلي 294.1 دولار عام 2004، وقد يرجع ذلك إلي الإضطرابات السياسية خلال هذه الفترة، حيث جرت أحداث 11 سبتمبر عام 2001، وما تلاها من الغزو الأمريكي لأفغانستان، وإحتلا العراق في عام 2003، والتي أدت إلي عودة مئات الآلاف من العمالة المصرية من دول الخليج عامة، ومن العراق خاصة.

ويلاحظ وجود ترابط بين المتغيرات الثلاثة، حيث أدي تراجع متوسط الإنتاجية إلي تراجع متوسط الأجر، وأدي أيضاً إلي تراجع حجم العرض الكلي ومن ثم أدي إلي إرتفاع معدل التضخم.

المرحلة الثانية: الفترة من (2003- 2017):

مرت بمصر خلال هذه الفترة أحداث سياسية واقتصادية كبيرة، بداية من الأزمة المالية العالمية عام 2008، وأحداث يناير 2011، إلي التعويم الأول لسعر الصرف في نوفمبر 2016، وكان لهذه الأحداث آثار سلبية كبيرة علي أداء المؤشرات الاقتصادية التالية:

أ- معدل التضخم: ارتفع معدل التضخم من 9.3% عام 2007 إلي 18.3% عام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، كما ارتفع معدل التضخم من 13.8% عام 2016 إلي 29.5% عام 2017، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلي تعويم سعر الصرف في نوفمبر عام 2016.

ب- متوسط إنتاجية العامل: تراجع متوسط إنتاجية العامل من 12265.7 دولار عام 2016 إلي 8794.8 دولار عام 2017، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلي تعويم سعر الصرف في عام 2016.

ج- متوسط أجر العامل: تراجع متوسط أجر العامل من 789.7 دولار عام 2016 إلي 473.9 دولار عام 2017، وقد يرجع ذلك بصفة أساسية إلي تعويم سعر الصرف في عام 2016.

ويلاحظ وجود ترابط بين المتغيرات الثلاثة، حيث أدي تراجع متوسط الإنتاجية إلي تراجع متوسط الأجر، وأدي أيضاً إلي تراجع حجم العرض الكلي ومن ثم أدي إلي إرتفاع معدل التضخم.

المرحلة الثالثة: الفترة من (2017- 2021):

تتمثل أهم الأحداث التي مرت بها مصر كبقية دول العالم هي جائحة كورونا والتي أثرت بالسلب علي كل اقتصاديات العالم بالسلب، وسوف يتم تناول أهم التغيرات الاقتصادية خلال هذه المرحلة، **كما يلي:**

أ- معدل التضخم: تراجع معدل التضخم من 29.5% عام 2017 إلي أن وصل أدناه 5% في عام 2020، ثم عاود في الإرتفاع إلي 13.9% عام 2021، وقد يرجع ذلك بصفة أساسية إلي جائحة كورونا عام 2020.

ب- متوسط إنتاجية العامل: ارتفع متوسط إنتاجية العامل من 8794.8 دولار عام 2017 واستمر في الإرتفاع إلي ان وصل إلي 14432.1 دولار عام 2021.

ج- متوسط أجر العامل: ارتفع متوسط أجر العامل من 473.9 دولار عام 2017 واستمر في الإرتفاع إلي أن وصل إلي 728.6 دولار عام 2021.

ويلاحظ وجود ترابط بين المتغيرات الثلاثة، حيث أدي إرتفاع متوسط الإنتاجية إلي ارتفاع متوسط الأجر، وأدي أيضًا إلي إرتفاع حجم العرض الكلي ومن ثم أدي إلي انخفاض معدل التضخم.

4- تحليل تطور العدالة الإجتماعية في مصر:

تعكس قضايا فوضى الأجور فى مصر العديد من المشكلات المتراكمة والمزمنة كنتيجة لإخفاق الحكومات المتعاقبة منذ سبعينيات القرن الماضي فى وضع الآليات الموضوعية لمعالجتها بشكل عادل، ومنذ أحداث يناير 2011 زادت الضغوط مطالبة الحكومة بتفعيل سياسة الحدين الأدني والأقصى للأجور لتحقيق العدالة الاجتماعية، مما أدي إلي وضع تعديلات علي الحد الأدنى للأجور، بدءاً من 250جم عام 2008، و700 جم فى عام 2011 لتصاعد التقديرات لنحو 1200جم عام 2018، و3000 عام 2023.

4-1 أهم المؤشرات الدالة علي عدالة الإجتماعية:

توجد عدد من المؤشرات تدل علي مدي عدالة توزيع الدخل والثروة، وأهمها: معامل جيني، ومعدل الفقر من السكان ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، ويبين الجدول رقم(4) تطور معامل جيني ومعدل الفقر ومعدل الإعالة:

جدول رقم (4)

تطور معامل جيني ومعدل الفقر ومتوسط معدل الإعالة وإعانات برامج الضمان والدعم في مصر (1991-2021)

السنة	معامل جيني	معدل الفقر كنسبة من السكان%	معدل الإعالة % من السكان في سن العمل	إعانات برامج الضمان الإجتماعي مليار دولار	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي مليار دولار	الدعم	
						مليار دولار	% من الإنفاق العام
1991	**0.35**	20.2	**82.5**	**0.71**	0.6	-	-
1992	**0.32**	19.8	**81.8**	**0.36**	0.7	-	-
1993	**0.37**	19.4	**80.9**	**0.38**	0.8	-	-
1994	**0.37**	19.1	**79.7**	**0.47**	0.8	-	-
1995	**0.38**	18.9	**78.4**	**0.56**	0.9	-	-
1996	**0.35**	18.2	**77.1**	**0.62**	1.0	-	-
1997	**0.39**	18	**75.6**	**0.71**	1.2	-	-
1998	**0.38**	18.1	**74.1**	**0.79**	1.2	-	-
1999	**0.34**	17.3	**72.6**	**0.88**	1.3	-	-
2000	**0.36**	**16.7**	**71.0**	**0.97**	1.4	-	-
2001	**0.45**	**16.8**	**69.4**	**0.98**	1.3	-	-
2002	**0.44**	**17**	**67.7**	**0.80**	1.1	-	-
2003	**0.37**	**17.7**	**66.1**	**0.59**	1.1	-	-
2004	**0.32**	**19.6**	**64.6**	**0.50**	1.0	-	-
2005	**0.32**	**19.9**	**63.3**	**0.52**	1.1	-	-
2006	**0.34**	**20.5**	**62.3**	**0.60**	1.3	**12.1**	**29.2**
2007	**0.44**	**21**	**61.4**	**0.70**	1.6	**10.4**	**23.2**
2008	**0.31**	**21.6**	**60.6**	**0.78**	1.9	**17.1**	**31.4**
2009	**0.31**	**23**	**60.1**	**0.84**	2.2	**23.1**	**33.9**
2010	**0.31**	**25.2**	**59.8**	**0.84**	2.5	**18.4**	**26.1**
2011	**0.31**	**25.6**	**59.7**	**0.81**	2.6	**20.9**	**30.6**
2012	**0.31**	**26.3**	**59.9**	**0.80**	3.1	**24.6**	**31.9**
2013	**0.30**	**26.5**	**60.2**	**0.65**	3.1	**28.6**	**33.6**
2014	**0.30**	**27.1**	**60.5**	**0.58**	3.2	**32.2**	**32.6**
2015	**0.32**	**27.8**	**60.9**	**0.53**	3.4	**25.8**	**27.1**
2016	**0.30**	**29.8**	**61.1**	**0.40**	3.3	**20.1**	**24.6**
2017	**0.32**	**32.5**	**61.2**	**0.25**	2.3	**15.5**	**26.7**
2018	**0.47**	**33.1**	**61.2**	**0.23**	2.4	**18.5**	**26.5**
2019	**0.45**	**31.4**	**61.2**	**0.26**	2.9	**17.1**	**22.6**
2020	**0.45**	**30.2**	**61.1**	**0.31**	3.4	**14.5**	**16.0**
2021	**0.45**	**30.6**	**60.8**	**0.33**	3.7	**16.9**	**16.7**
متوسط	**0.36**	**24.3**	**67.0**	**0.60**	**1.9**	**19.7**	**27.0**
حد أدني	**0.30**	**16.7**	**59.7**	**0.23**	**0.6**	**10.4**	**16.0**
حد أقصي	**0.47**	**33.1**	**82.5**	**0.98**	**3.7**	**32.2**	**33.9**

المصدر: - إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

- الأزهرى، رامى حسنى محفوظ .(2011). دور السياسة المالية فى تحقيق النمو الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى، رسالة ماجستير، كلية التجارة،جامعة الزقازيق.
- معن، رمضان السيد أحمد.(2019). محددات النمو االإحتوائى: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة،جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الرابع.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول رقم (4)، **ما يلي**:

أ- مؤشر معامل جيني: بلغ متوسطه 0.36، وبلغ حده الأدني 0.30 عام2013 و2014 و 2016، وبلغ حده الأقصي 0.47 عام 2018، كما يلاحظ أن قيمة المؤشر ترتفع من عام لأخر فبلغت 0.35 عام 1991 ثم اخذت في الارتفاع إلي 0.45 عام 2021، وهذا يؤكد علي سوء توزيع الدخل في مصر وعدم عدالته، فكلما ارتفعت قيمته دل علي عدم عدالة التوزيع. كما يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية مر بها معامل جيني خلال الفترة (1991-2021)، **كالأتي**:

المرحلة الأولي: الفترة من (1991 – 2003/2002): كان عام 1991 هو بداية الإصلاح الاقتصادي واستمرت المرحلة الأولي حتي عام 2003، ويلاحظ في هذه المرحلة إرتفاع معامل جيني من 0.35 عام 1991 إلي 0.37، مما يؤكد علي عدم عدالة توزيع الدخل في مصر.

المرحلة الثانية: الفترة من (2003 – 2017): مرت بمصر خلال هذه الفترة أحداث سياسية واقتصادية كبيرة، بداية من الأزمة المالية العالمية عام 2008، وأحداث يناير 2011، إلي التعويم الأول لسعر الصرف في نوفمبر 2016، وكان لهذه الأحداث آثار سلبية كبيرة علي معامل جيني، فارتفعت قيمة معامل جيني من 0.30 عام 2016 إلي 0.32 عام 2017، مما يؤكد علي عدم عدالة توزيع الدخل في مصر، وقد يرجع ذلك بصفة أساسية إلي تعويم سعر الصرف في نوفمبر عام 2016.

المرحلة الثالثة: الفترة من (2017- 2021): ارتفعت قيمة معامل جيني بصفة حادة من 0.32 عام 2017 إلي 0.45 عام 2021، ما يؤكد علي عدم عدالة توزيع الدخل في مصر.

ب- معدل الفقر الوطني (% من السكان): ارتفع معدل الفقر في مصر من سنة لأخري، فارتفع من 20.2% في عام 1991 إلي 30.6% في عام 2021، وهذا يؤكد ما سبق في معامل جيني. كما يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية مر بها معدل الفقر الوطني خلال (1991-2021)، **كالأتي**:

المرحلة الأولي: الفترة من (1991 – 2003/2002):كان عام 1991هو بداية الإصلاح الاقتصادي واستمرت المرحلة الأولي إلي عام 2003، ويلاحظ في هذه المرحلة إرتفاع معدل الفقر من 17% عام 2002 إلي 17.7% عام 2003، مما يؤكد علي عدم عدالة توزيع الدخل.

المرحلة الثانية: الفترة من (2003 – 2017): مرت بمصر خلال هذه الفترة أحداث سياسية واقتصادية كبيرة، بداية من الأزمة المالية العالمية عام 2008، وأحداث يناير 2011، إلي التعويم الأول لسعر الصرف في نوفمبر 2016، وكان لهذه الأحداث آثار سلبية كبيرة علي معدل الفقر، فارتفع معدل الفقر من 21% عام 2007 إلي 21.6% عام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية عام 2008، كما ارتفع معدل الفقر من 29.8% عام 2016 إلي 32.5% عام 2017، مما يؤكد علي عدم عدالة توزيع الدخل في مصر، ويرجع ذلك أساساً إلي تعويم سعر الصرف عام 2016.

المرحلة الثالثة: الفترة من (2017- 2021): تراجع معدل الفقر قليلاً من 32.5% عام 2017 إلي 30.6% عام 2021.

ج- متوسط معدل الإعالة: بلغ متوسطه 67%، وبلغ حده الأدني 59.7% عام 2011، وبلغ حده الأقصي 82.5% عام 1991، كما يلاحظ أن قيمة المؤشر قد أخذت في التراجع التدريجي من 82.5% عام 1991 إلي أن وصل إلي أدناه 59.7% عام 2011، ثم أخذ في الإرتفاع من عام لأخر حتي وصلت إلي 60.8% عام 2021، وهذا يؤكد علي زيادة متوسط معدل الإعالة، وخاصة من بعد أحداث عام 2011.

د- إعانات برامج الضمان الإجتماعي: بلغ متوسطها 0.6 مليار دولار وبلغت حدها الأقصي 0.98 مليار دولار عام 2001، وبلغت حدها الأدني 0.23 مليار دولار 2018، كما تراجعت قيمة الإعانات من 0.71 مليار دولار عام 1991 إلي 0.33 مليار دولار عام 2021، مما يؤكد علي تزايد معدل الفقر، وخاصة بعد أحداث 2011. ويمكن التمييز بين ثلاث مراحل مرت بها إعانات برامج الضمان الإجتماعي خلال (1991-2021)، **كالأتي**:

المرحلة الأولي: الفترة من (1991 – 2003/2002): كان عام 1991هو بداية الإصلاح الاقتصادي واستمرت المرحلة الأولي إلي عام 2003، ويلاحظ في هذه المرحلة إرتفاع إعانات برامج الضمان الإجتماعي من 0.71 مليار دولار في عام 1991 إلي 0.80 مليار دولار عام 2002 بسبب إرتفاع معدلات الفقر وعدم عدالة توزيع الدخل في مصر، كما تم وسبق الإشارة إليه سابقًا.

المرحلة الثانية: الفترة من (2003 – 2017): مرت بمصر خلال هذه الفترة أحداث سياسية واقتصادية كبيرة، بداية من أحداث يناير 2011، إلي التعويم الأول لسعر الصرف في نوفمبر 2016، وكان لهذه الأحداث آثار سلبية كبيرة علي إعانات برامج الضمان الإجتماعي، فتراجعت إعانات برامج الضمان الإجتماعي من 0.59 مليار دولار عام 2003 إلي 0.25 مليار دولار عام 2017، ويؤكد هذا تزايد معدل الفقر وعدم عدالة توزيع الدخل، كما سبق الإشارة إليه.

المرحلة الثالثة: الفترة من (2017- 2021): إرتفعت إعانات الضمان الإجتماعي من 0.25 مليار دولار عام 2017 إلي0.33 مليار دولار عام 2021.

ه- نسبة الدعم إلي الإنفاق العام: تراجعت نسبة الدعم من سنة إلي أخري، فتراجعت من 29.2% من الإنفاق العام إلي 16.7% عام 2021.

2-4 تحليل تطور أهم المحددات المؤثرة علي التنمية البشرية والإجتماعية في مصر:

توجد عدد من المؤشرات توضح مدي التقدم في التنمية البشرية والإجتماعية، وأهمها: معدل البطالة لأنه يوضح مدي التطور في الدخول، وكذلك معدل التضخم لأنه يوضح مستوي المعيشة والقيمة الحقيقية للدخول، ويلاحظ أن معدل البطالة كلما إنخفض يعني زيادة معدل التوظف أي زيادة معدلات الإنتاج (العرض)، ومن ثم إنخفاض المستوي العام للأسعار، وارتفاع مستوي المعيشة والقيمة الحقيقية للنقود، كما يلاحظ أن معدل التوظف تؤثر فيه عدد من العوامل، ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، ومعدل النمو السكاني، ومعدل النمو الاقتصادي، وبلغ معدل نمو الاقتصاد أقصاه خلال الفترة (1991-2021) 7.2% عام 2008، ولكن هذا النمو لم يكن شاملاً بالقدر الكافي، كما أن العديد من شرائح الطبقة المتوسطة لم تستفد من هذا النمو، حيث كان من يعيشون على أقل من خمسة دولارات فى اليوم بلغت نسبتهم 85% منهم، وأن أهل الصعيد الذين يمثلون نصف سكان مصر تقريباً بلغت نسبة الفقر المدقع بينهم أكثر من80%. وبعد عام ٢٠١١ تدهور الوضع الاقتصادي فى مصر نتيجة عدم وجود استقرار سياسي، وما تبعه من تناقص فى حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية وانخفاض الطاقة الانتاجية، وارتفاع معدل البطالة إلي 11.8%، وتراجع معدل النمو من 5.1% في عام 2010 إلى 1.8% في عام 2011، وتراجع سعر صرف الجنيه المصري، وبالتالي ارتفعت أسعار الواردات ومنها السلع الغذائية، مما أدي لزيادة معدل الفقر من 17% عام ١٩٨١ إلى ٢٢% عام ١٩٩٥ ثم انخفضت إلى 19.9% عام ٢٠٠٥ لتأخذ فى التزايد بعد ذلك بشكل مستمر إلى أن وصلت 30.6% عام 2021 (احصاءات البنك

الدولي، سنوات مختلفة). ويبين الجدول رقم(5) تطور أهم المحددات المؤثرة علي التنمية البشرية والإجتماعية في مصر:

جدول رقم (5):
تطور أهم المحددات المؤثرة علي التنمية البشرية والإجتماعية في مصر خلال (1991-2021)

سنة	معدل النمو الاقتصادي %	معدل البطالة %	الاستثمار المحلي مليار دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر مليار دولار	الإنفتاح الاقتصادي %	نسبة الإنفاق علي التعليم للناتج المحلي%	نسبة الإنفاق علي الصحة للناتج المحلي%	معدل النمو السكان %
1991	1.1	9.4	10.1	0.3	62.8	4.5	1	2.4
1992	4.5	8.9	9.8	0.5	59.3	4.5	0.9	2.3
1993	2.9	10.9	9.8	0.5	55.9	4.6	0.8	2.3
1994	4.0	10.9	11.9	1.3	50.6	4.7	0.9	2.2
1995	4.6	11.0	13.6	0.6	50.2	4.7	0.9	2.2
1996	5.0	9.0	16.2	0.6	46.9	4.7	0.9	2.2
1997	5.5	8.4	20.2	0.9	43.7	4.6	0.8	2.2
1998	5.6	8.0	18.1	1.1	41.9	4.7	0.7	2.1
1999	6.1	7.9	18.9	1.1	38.4	4.9	0.8	2.1
2000	6.4	9.0	18.9	1.2	39.0	4.8	0.8	2.1
2001	3.5	9.3	17.1	0.5	39.8	4.8	1.0	2.1
2002	2.4	10.0	15.2	0.6	41.0	4.9	1.5	2.1
2003	3.2	11.0	13.1	0.2	46.2	4.9	1.2	2.1
2004	4.1	10.3	12.9	1.3	57.8	4.7	1.4	2.0
2005	4.5	11.2	16.0	5.4	63.0	4.8	1.4	2.0
2006	6.8	10.5	20.1	10.0	61.5	4.0	1.6	1.9
2007	7.1	8.8	27.2	11.6	65.1	3.7	1.4	2.0
2008	7.2	8.5	36.3	9.5	71.7	3.7	1.5	2.0
2009	4.7	9.1	39.1	6.7	56.6	3.8	1.5	2.0
2010	5.1	8.8	42.1	6.4	47.9	3.8	1.5	2.0
2011	1.8	11.9	39.4	0.5	45.3	3.7	1.5	2.2
2012	2.2	12.6	41.0	2.8	40.7	3.4	1.4	2.3
2013	2.2	13.1	37.5	4.2	40.4	3.4	1.5	2.3
2014	2.9	13.1	38.0	4.6	36.9	3.4	1.7	2.3
2015	4.4	13.1	45.0	6.9	34.8	3.9	1.9	2.2
2016	4.3	12.4	48.1	8.1	30.2	3.1	1.7	2.1
2017	4.2	11.7	34.9	7.4	45.1	2.5	1.5	2.0
2018	5.3	9.8	40.6	8.1	48.3	2.5	1.5	1.9
2019	5.6	7.8	54.5	9.0	43.2	2.5	1.5	1.8
2020	3.6	9.2	49.9	5.9	33.8	2.5	1.7	1.7
2021	3.3	7.3	48.5	5.1	31.4	2.5	1.7	1.7
المتوسط	4.4	10.2	27.9	3.9	47.4	4.0	1.3	2.0
حد أدني	1.1	7.8	9.8	0.5	30.2	2.5	0.7	1.7
حد أقصي	7.2	13.1	54.5	11.6	71.7	4.9	1.9	2.4

المصدر: - البنك المركزى، **التقرير السنوى**، سنوات مختلفة.
- إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من بيانات الجدول رقم (5)، ما يلي:

أ- **معدل النمو الاقتصادي:** بلغ متوسطه 4.4%، وبلغ حده الأدني 1.1% عام 1991، وبلغ حده الأقصي 7.2% عام 2008. كما يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية مر بها معدل النمو الاقتصادي خلال (1991-2021)، كالأتي:

المرحلة الأولي: الفترة من (1991 – 2003/2002): كان عام 1991هو بداية الإصلاح الاقتصادي واستمرت المرحلة الأولي إلي عام 2003، ويلاحظ في هذه المرحلة إرتفاع معدل النمو الاقتصادي من 1.1% عام 1991 إلي 3.2% عام 2003، ولكن يلاحظ تراجع معدل النمو الاقتصادي من 3.5% عام 2001 إلي 2.4% عام 2002، وقد يرجع ذلك إلي أحداث 11 سبتمبر 2001.

المرحلة الثانية: الفترة من (2003 – 2017): مرت بمصر خلال الفترة أحداث سياسية واقتصادية كبيرة، بداية من الأزمة المالية العالمية عام 2008، وأحداث يناير 2011، إلي التعويم الأول لسعر الصرف في نوفمبر 2016، وكان لهذه الأحداث آثار سلبية كبيرة علي معدل النمو الاقتصادي، فتراجع معدل النمو الاقتصادي من 7.2% عام 2008 إلي 4.7% عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية عام 2008، كما تراجع معدل النمو من 3.2% عام 2003 إلي 1.8% عام 2011، بسبب أحداث يناير 2011، كما تراجع معدل النمو من 4.3% عام 2016 إلي 4.2% عام 2017 بسبب تعويم سعر الصرف في نوفمبر عام 2016.

المرحلة الثالثة: خلال الفترة (2017 - 2021): تمثلت أهم الأحداث في هذه الفترة في جائحة كورونا والتي أدت إلي تراجع معدل النمو الاقتصادي من 5.6% عام 2019 إلي 3.6% عام 2020.

ب- **معدل البطالة:** بلغ متوسط معدل البطالة خلال فترة الدراسة 10.2% بحد أدنى 7.8% في عام 2019 وبحد أقصى 13.1% في عامي 2013 وعام 2014. كما يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية مر بها معدل البطالة خلال الفترة(1991-2021)، **كالأتي**:

المرحلة الأولي: الفترة من (1991 – 2003/2002): كان عام 1991هو بداية الإصلاح الاقتصادي واستمرت المرحلة الأولي إلي عام 2003، ويلاحظ في هذه المرحلة إرتفاع معدل البطالة من 9.4% عام 1991 إلي 11% عام 2003، وقد يرجع إلي أحداث 11 سبتمبر 2001.

المرحلة الثانية: الفترة من (2003 – 2017): مرت بمصر خلال الفترة أحداث سياسية واقتصادية كبيرة، بداية من الأزمة المالية العالمية عام 2008، وأحداث يناير 2011، إلي التعويم الأول لسعر الصرف في نوفمبر 2016، وكان لهذه الأحداث آثار سلبية كبيرة علي معدل النمو الاقتصادي، فارتفع معدل البطالة من 8.5% عام 2008 إلي 9.1% عام 2009 بسبب الأزمة المالية، كما ارتفع معدل البطالة من 8.8% عام 2010 إلي 11.9% عام 2011، بسبب أحداث يناير 2011.

المرحلة الثالثة: خلال الفترة (2017 - 2021): تمثلت أهم الأحداث في هذه الفترة في جائحة كورونا والتي أدت إلي إرتفاع معدل البطالة من 7.8% عام 2019 إلي 9.2% عام 2020.

ج- **الاستثمار المحلي:** بلغ متوسطه خلال الفترة 27.9 مليار دولار، وبلغ حده الأدني 9.8 مليار دولار عام 1992، وبلغ حده الأقصي 54.5 مليار دولار عام 2019. كما يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية مر بها معدل البطالة خلال الفترة(1991-2021)، **كالأتي**:

المرحلة الأولي: الفترة من (1991 – 2003/2002): كان عام 1991هو بداية الإصلاح الاقتصادي واستمرت المرحلة الأولي إلي عام 2003، وفي هذه المرحلة تراجع الاستثمار المحلي من 18.9 مليار دولار عام 2000 إلي 17.1 مليار دولار عام 2001، وإلي 15.2 عام 2002 إلي 13.1 مليار دولار عام 2003.

المرحلة الثانية: الفترة من (2003 – 2017):مرت بمصر خلال الفترة أحداث سياسية واقتصادية كبيرة، بداية من أحداث يناير 2011، إلي التعويم الأول لسعر الصرف في نوفمبر 2016، وكان لهذه الأحداث آثار سلبية كبيرة علي الاستثمار المحلي، ويلاحظ في هذه المرحلة تراجع الاستثمار المحلي من 42.1 مليار دولار عام 2010 إلي 39.4 مليار دولار عام 2012، بسبب أحداث يناير 2011، تراجع الاستثمار المحلي من 48.1 مليار دولار عام 2016 إلي 34.9 مليار دولار عام 2017، بسبب تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016.

المرحلة الثالثة: خلال الفترة (2017 - 2021): تمثلت أهم الأحداث في هذه الفترة في جائحة كورونا والتي أدت إلي تراجع الاستثمار المحلي من 54.5 مليار دولار عام 2019 إلي 49.9 مليار دولار عام 2020.

د- الاستثمار الأجنبي المباشر: بلغ متوسطه خلال الفترة 3.9 مليار دولار، وبلغ حده الأدني 0.5 مليار دولار عام 2011، وبلغ حده الأقصي 11.6 مليار دولار عام 2007. كما يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر خلال (1991-2021)، **كالأتي**:

المرحلة الأولي: الفترة من (1991 – 2003/2002): كان عام 1991هو بداية الإصلاح الاقتصادي واستمرت المرحلة الأولي إلي عام 2003، ويلاحظ في هذه المرحلة تراجع الاستثمار المحلي من 0.6 مليار دولار عام 2002 إلي 0.2 مليار دولار عام 2003.

المرحلة الثانية: الفترة من (2003 – 2017): مرت بمصر خلال الفترة أحداث سياسية واقتصادية كبيرة، بداية من أحداث يناير 2011، إلي التعويم الأول لسعر الصرف في نوفمبر 2016، وكان لهذه الأحداث آثار سلبية كبيرة علي الاستثمار الأأجنبي المباشر، فترجع الاستثمار الأجنبي المباشر من 11.6 مليار دولار عام 2007 إلي 9.5 مليار دولار عام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية، كما تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من 6.4 مليار دولار عام 2010 إلي 0.5 مليار دولار عام 2011 بسبب أحداث يناير 2011، كما تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من 8.1 مليار دولار عام 2016 إلي 7.4 مليار دولار عام 2017 بسبب تحرير سعر الصرف في نوفمبر 2016.

المرحلة الثالثة: خلال الفترة (2017 - 2021): تمثلت أهم الأحداث في هذه الفترة في جائحة كورونا والتي أدت إلي تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من 9 مليار دولار عام 2019 إلي 5.9 مليار دولار عام 2020، بسبب جائحة كورونا.

هـ- درجة الإنفتاح الاقتصادي: بلغ متوسطه خلال الفترة 47.4%، وحده الأدني 30.25 عام 2016، وحده الاقصي 71.7% عام 2008. كما يمكن التمييز بين ثلاث مراحل أساسية مر بها معدل الإنفتاح الاقتصادي خلال (1991-2021)، **كالأتي**:

المرحلة الأولي: الفترة من (1991 – 2003/2002): كان عام 1991هو بداية الإصلاح الاقتصادي واستمرت المرحلة الأولي إلي عام 2003، ويلاحظ في هذه المرحلة تراجع معدل

الإنفتاح الاقتصادي من 62.8% عام 1991 إلي 46.2% عام 2003، وقد يرجع إلي إتجاه الدولة إلي الحد من الواردات وحماية الصناعات المحلية، وذلك للحد من عجز الميزان التجاري.

المرحلة الثانية: الفترة من (2003 – 2017): مرت بمصر خلال الفترة أحداث سياسية واقتصادية كبيرة، بداية من الأزمة المالية العالمية عام 2008، وأحداث يناير 2011، إلي التعويم الأول لسعر الصرف في نوفمبر 2016، وكان لهذه الأحداث آثار سلبية كبيرة علي معدل الإنفتاح الاقتصادي، فتراجع معدل الإنفتاح الاقتصادي من 71.7% عام 2008 إلي 56.9% عام 2009، كما ارتفع معدل الإنفتاح الاقتصادي من 30.2% عام 2016 إلي 45.1% عام 2017.

المرحلة الثالثة: خلال الفترة (2017 - 2021): تمثلت أهم الأحداث في هذه الفترة في جائحة كورونا والتي أدت إلي تراجع معدل الإنفتاح الاقتصادي من 45.1% عام 2017 إلي 31.1% عام 2021، كما تراجع معدل الإنفتاح الاقتصادي من 33.8% عام 2019 إلي 31.4% عام 2020 بسبب جائحة كورونا.

و- نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي: تراجعت نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي من 4.5% عام 1991 إلي 2.5% عام 2021، كما بلغ متوسط الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي عن الفترة نحو 4% وهي نسبة ضئيلة.

ز- نسبة الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي: ارتفعت نسبة الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي من 1% في عام 1991 إلي 1.7% عام 2021، كما بلغ متوسط الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي عن الفترة نحو 1.3% وهي نسبة ما زالت ضئيلة.

ح- معدل النمو السكاني: بلغ متوسطه 2% وبلغ حده الأدني 1.7% عام 2021، وحده الأقصي 2.4% عام 1991، كما يلاحظ تراجع معدل النمو السكاني خلال الفترة من 2.4% عام 1991 إلي 1.7% عام 2021.

رابعًا قياس العلاقة بين الأجور والإنتاجية والعدالة الإجتماعية في مصر:

هدف البحث الحالي إلى تحليل وقياس العلاقة بين الأجور وإنتاجية العمل والعدالة الإجتماعية في مصر، وذلك باستخدام المنهج التحليلي والمنهج القياسي، وذلك من خلال بناء نموذج معادلات آنية (Simultaneous Equation Model)، وللخروج ببعض النتائج وتقديمها للمسؤولين، ولاتخاذ القرارات الهامة في هذا الشأن، ولقياس العلاقة بين المتغيرات الخاضعة للدراسة، وذلك باستخدام برنامج E-Views، ومنها: اختبار التكامل المشترك لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين الأجور والأسعار وبين الأجور والأسعار والعدالة الإجتماعية، وبيان اتجاه هذه العلاقة وقوتها، وقبل ذلك يتم إختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة.

1- النموذج وتوصيف المتغيرات:

يناقش هذا القسم بناء النموذج مع إستراتيجية التقدير والبيانات المستخدمة لتقدير العلاقة المستهدفة.

1-1 بناء نموذج الدراسة:

من أجل دراسة العلاقة التبادلية طويلة الأجل بين الأجور النقدية والأسعار (مستويات التضخم) في مصر، وهل تسهم هذه العلاقة التبادلية المقترحة في إمكانية تحقيق العدالة الاجتماعية في مصر،

ستقوم الدراسة ببناء نموذج معادلات آنية (Simultaneous Equation Model) مكون من ثلاث معادلات لبحث العلاقة التبادلية بين الأجور والأسعار في معادلتين، وتأثير هذا التفاعل بين الأجور والأسعار على مستوي العدالة الاجتماعية في المعادلة الثالثة. من هذا النموذج الأني المقترح، تحاول الدراسة معرفة هل يدفع ارتفاع مستويات التضخم في مصر (نتيجة لارتفاع سعر الصرف وتكاليف عوامل الإنتاج) إلى زيادة الأجور النقدية التي يتقاضاها العاملين لمجابهة ارتفاع الأسعار (علاوة غلاء المعيشة)، وهل هذه الزيادة في الأجور النقدية ستمثل زيادة أخري في تكاليف الإنتاج التي تواجهها الشركات، مما سيدفع بمزيد من ارتفاع مستويات الأسعار، فيما يعرف بـ "التضخم الحلزوني". وهل ارتفاع مستويات الأجور يعادل أو يفوق ارتفاع مستويات الأسعار، مما يتضمن ثبات أو ارتفاع مستوي الدخل الحقيقي للعاملين، أم العكس، وأخيراً ما هو تأثير سياسة الفعل ورد الفعل بين مستويات الأجور والأسعار الحالي على مستوي عدالة توزيع الدخل في مصر.

جدول رقم (6):
توصيف متغيرات الدراسة خلال الفترة (1991-2021)

	Unit	*Obs.*	*Mean*	*Median*	*Std. Dev.*	*Min*	*Max*	*Normality test*
Endogenous Variable:								
wage	*per capita*	47	3466	1183	4867	65.27	19031	[32.733][a]
inf	*(annual %)*	47	11.56	10.37	6.06	2.269	29.51	[3.2921]
gini	*scale (0-1)*	47	38.86	39.30	1.50	35.60	41.5	[3.4737]
Exogenous Variables:								
fdi	*(% of GDP)*	47	2.321	1.591	2.06	-0.204	9.349	[49.298][a]
fd	*(% of GDP)*	47	31.95	27.39	11.7	13.94	54.93	[5.1635][c]
trade	*(% of GDP)*	47	49.57	47.94	11.5	29.86	74.46	[1.7386]
m2	*(% of GDP)*	47	79.65	82.05	12.7	45.66	98.14	[12.960][a]
irm	*(%)*	47	5.039	5	1.18	2.025	8.328	[2.4957][a]
gov.	*(% of GDP)*	47	12.84	11.45	3.71	7.286	25.33	[27.372][a]
cons.	*(Current B. LCU)*	47	933	253	1550	4.85	6230	[59.719][a]
gdpg	*(annual %)*	47	5.337	4.921	2.45	1.125	13.28	[10.145][a]
gdpcg	*(annual %)*	47	2.991	2.420	2.35	-1.284	10.78	[10.013][a]
va	*(Current B. LCU)*	47	167	48.8	271	0.888	1030	[54.151][a]
pop	*(annual %)*	47	2.251	2.205	0.29	1.658	2.755	[1.6399]
urban	*(% of population)*	47	43.19	43.03	0.45	42.66	43.95	[5.7208][c]

***Note*:** - a, b, c indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

المصدر : تم إعداده من خلال البرنامج الاحصائي E-Views 10

ويهدف الجدول رقم (6) بجانب الشكل البياني (A) التالي إلى وصف السمات الرئيسية لمتغيرات الدراسة، فبالنسبة للمتغيرات الداخلية فنلاحظ من الشكل (A) أن متوسط الأجور النقدية

للعاملين يأخذ اتجاه عام صاعد باستمرار خلال الفترة، حيث ارتفع من 65.3 جنيه عام 1975 إلى 19031 جنيه عام 2021. كما أن متوسط معدل التضخم السنوي خلال الفترة 11.56%، وهذا يعني أن الأسعار تتضاعف كل 8 سنوات تقريباً. وأخيراً نجد أن سياسات التحرير الاقتصادي في السبعينات وبرنامج الإصلاح الاقتصادي الأول في التسعينات قد ساهمت في زيادة عدم عدالة توزيع الدخل في مصر، حيث ارتفع معامل جيني من 35.6 عام 1975 إلى 40.2 عام 2000، ثم بدأت السياسات الإصلاحية التي اتبعتها حكومة دكتور أحمد نظيف فى تقليل عدم العدالة تدريجياً حتى وصل معامل جيني لـ 39 عام 2008. ولكن بسبب الأزمة المالية العالمية، وثورة 25 يناير 2011 ارتفعت عدم العدالة تدريجياً حتى وصلت لـ 41.5 عام 2012، ولم تؤد السياسات الحالية إلى أي تغيير جوهري في تخفيض عدم العدالة والتي استقرت عند 40.1 عام 2021.

أما بالنسبة للمتغيرات الخارجية فهي تعكس مستوي الأداء الاقتصادي المصري علي المدي الطويل، فخلال 47 عام بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لمصر 1.59% من إجمالي الناتج، وحجم إقراض للقطاع الخاص يبلغ 27.4% من الناتج، وحجم تجارة تمثل 49.6% من الناتج. وهي نسب ضعيفة جداً لن تؤدي لتحقيق نمو اقتصادي سريع للإفلات من دائرة الفقر، وذلك برغم الاتجاه الصعودي للقيمة المضافة الصناعية خلال الفترة، ولكنه كان متواضع. وهو ما أدي في النهاية لمتوسط معدل النمو الاقتصادي منخفض نسبياً لـ 4.9% سنوياً، وبسبب النمو السكاني المرتفع 2.25% سنوياً، بلغ متوسط نمو نصيب الفرد من الناتج 2.42% سنوياً. كما نلاحظ من الشكل وجود اتجاه هبوطي طويل الأجل للأنفاق الحكومي الاستهلاكي كنسبة من الناتج، مقابل اتجاه صعودي للإنفاق الاستهلاكي النهائي.

أ- **معادلة الأجور النقدية:** بناء على الأدبيات السابقة الخاصة بمحددات الأجور، فسيتم الاعتماد على النموذج التالي في الشكل الخطى لتوضيح تأثير مستويات التضخم (كأحد محددات الأجر النقدي) على مستوى الأجور النقدية للعاملين في مصر، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$wage_t = \gamma_0 + \gamma_1 inf_t + \gamma_2 fdi_t + \gamma_3 trade_t + \gamma_4 gov._t + \gamma_5 va_t + \gamma_6 pop_t + \gamma_7 urban_t + \epsilon_t \quad (1)$$

فمن المتوقع أن تؤدي زيادة مستويات الأسعار إلى زيادة الأجر النقدي الذي يتقاضاه العاملين سواء بالقطاع العام أو الخاص، فيما يسمي بعلاوة غلاء المعيشة. وقد تتعدد أسباب ارتفاع الأسعار، كارتفاع سعر الصرف (تضخم مستورد) أو زيادة طبع النقود بدون غطاء (تضخم ناتج عن الحكومة) أو زيادة الطلب الاستهلاكي المدعوم بقوة شرائية مع جمود القطاع الإنتاجي وعدم قدرته على تلبية هذا الطلب (تخلف أجهزة الإنتاج) أو ارتفاع مستويات الأجور سابقاً (ارتفاع تكاليف الإنتاج). وبغض النظر عن أسباب التضخم، فإن هذا التضخم يقلل من الدخول الحقيقية للعاملين وبالتالي يؤدي لانخفاض مستويات معيشتهم مع الوقت، مما يدفع لاضطرابات اجتماعية وسياسية قد لا يحمد عقباها، وبالتالي تضطر الحكومة والقطاع العام والخاص إلى زيادة الأجور النقدية للعاملين لمحاولة مجابهة ارتفاع الأسعار، ومن ثم نتوقع أن تكون إشارة المعامل (γ_1) موجبة.

كذلك يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة الأجور النقدية لما يحدثه من وفورات مباشرة وغير مباشرة على إنتاجيه العاملين ونقل التقنيات والخبرات وفتح أفاق جديدة للتكامل الصناعي الأمامي والخلفي. وبالمثل بالنسبة للتجارة الخارجية والتي تمثل هي والاستثمار الأجنبي المباشر أحد القنوات الرئيسية لنقل التقنيات والمعارف بين الدول، وبالتالي فهما مسؤولان عن زيادة إنتاجية العاملين. وبالطبع يتضمن زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي زيادة الأجور النقدية للعاملين (على الأقل للعاملين بالقطاع الحكومي) التي تعتبر جزء منها. كما أن زيادة القيمة المضافة الصناعية تتضمن زيادة إنتاجية العاملين وهو ما يقابله بالطبع زيادة مستوي أجورهم. كذلك فإن ارتفاع

مستويات التحضر سيؤدي بالضرورة لارتفاع مستويات الأجور النقدية نظراً لارتفاع تكاليف المعيشة بالمدن مقارنة بالريف، وأخيراً يمكن للزيادة السكانية أن تؤدي لانخفاض مستويات الأجور إذا كان مستوي النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال المادي أقل من مستوي النمو السكاني، وهو ما يعني حدوث تدهور في الإنتاجية وبالتالي الأجور. وبالتالي من المتوقع ان تكون إشارة المعلمات (γ_2)، (γ_3)، (γ_4)، (γ_5)، (γ_7) موجبة. بينما من المتوقع أن تكون إشارة المعلمة (γ_6) سالبة

ب- معادلة مستوي الأسعار (التضخم): لتوضيح العلاقة التبادلية سيتم هنا إنشاء نموذج معاكس في الاتجاه، ليوضح تأثير مستويات الأجور النقدية على مستوي التضخم في مصر، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$inf_t = \lambda_0 + \lambda_1 wage_t + \lambda_2 m2_t + \lambda_3 irm_t + \lambda_4 cons._t + \lambda_5 gdpcg_t + \lambda_6 urban_t + \varepsilon_t \quad (2)$$

وهنا أصبحت الأسعار (inf_t) المتغير التابع، بينما تحولت مستويات الأجور النقدية في الزمن t إلي المتغير المستقل المستهدف، أما المعاملات من (λ_2) إلى (λ_6) فتُشير معاملات المتغيرات الضابطة، والتي تمثل محددات محتملة للتضخم بخلاف مستوى الأجر النقدي، واستنادا إلى الأدبيات السابقة، يتم تضمين المعروض النقدي بمعناه الواسع $(m2)$، وهامش سعر الفائدة (irm) وكلاهما كبروكسي للسياسة النقدية، ونفقات الاستهلاك النهائي $(cons.)$، ونمو دخل الفرد $(gdpcg)$، وأخيراً مستوي التحضر $(urban)$ كمتغيرات ضابطة. وأخيراً (ε_t) تمثل حد الخطأ بصفاته المعتادة.

فكما سبق شرحه في توصيف المعادلة الأولي، فإن ارتفاع مستويات الأجور النقدية يؤدي لارتفاع تكاليف الإنتاج (خاصة وأن الأجور تشكل معظم تكاليف الإنتاج في أغلب الصناعات)، وفي حالة عدم قدرة الجهاز الإنتاجي علي زيادة مستويات الإنتاج والربحية (بما يتضمن زيادة إنتاجية العاملين) لتغطية ارتفاع التكاليف، فسوف تنعكس زيادة الأجور النقدية في زيادة مستويات الأسعار. وبالتالي يقع الاقتصاد فريسة في فخ ما يسمي بـ "التضخم الحلزوني التصاعدي". ومن ثم نتوقع ان يكون إشارة المعامل (λ_2) موجبة. كذلك تعاني مصر من جمود الجهاز الإنتاجي لديها (وهي أحد السمات الرئيسية للبلدان النامية)، بمعني عدم قدرة الجهاز الإنتاجي لديها على تلبية زيادة الطلب على السلع والخدمات، سواء الناتجة عن زيادة المعروض النقدي بمعناه الواسع، أو زيادة نفقات الاستهلاك النهائي، أو نمو نصيب الفرد من الناتج، مما يؤدي لارتفاع مستويات الأسعار (لأن الطلب سيتجاوز حجم العرض المتاح). وهنا يدعم ارتفاع هامش سعر الفائدة جمود الجهاز الإنتاجي لأنه يرفع من تكاليف الاقتراض مما يصعب من مهمة توسع القطاع الخاص. وأخيراً قد يزيد مستوي التحضر من ارتفاع الأسعار وخاصة في المناطق الحضرية. وبالتالي نتوقع أن تكون إشارة المعاملات من (λ_2) إلى (λ_6) موجبة.

ج- معادلة عدالة توزيع الدخل: وهنا لتوضيح أثر التكامل بين مستويات الأجور النقدية والأسعار على مستوي العدالة الاجتماعية في مصر، سيتم نمذجة معادلة ثالثة كما يلي:

$$gini_t = \mu_0 + \mu_1 wage_t + \mu_2 inf_t + \mu_3 fdi_t + \mu_4 fd_t + \mu_5 gov._t + \mu_6 gdpg_t + \epsilon_t \quad (3)$$

حيث يمثل عدالة توزيع الدخل $(gini_t)$ المتغير التابع هنا، بينما تحولت مستويات الأجور النقدية والأسعار في الزمن t إلي المتغيرات المستقلة المستهدف، أما المعاملات من (μ_3) إلى (μ_6)

فتُشير معاملات المتغيرات الضابطة، والتي تمثل محددات محتملة لعدالة توزيع الدخل بخلاف الأجور والأسعار، واستنادا إلى الأدبيات السابقة، يتم تضمين الاستثمار الأجنبي (fdi)، والتنمية المالية (fd)، والانفاق الاستهلاكي الحكومي ($gov.$)، وأخيراً نمو الناتج ($gdpg$) كمتغيرات ضابطة. وأخيراً (ϵ_t) تمثل حد الخطأ بصفاته المعتادة.

وهنا من المتوقع أن يؤدي ارتفاع الأسعار إلى انخفاض مستوي العدالة الاجتماعية في مصر، لأنه سيكون ضد الطبقات الفقيرة والمتوسطة، ولكنه في صالح الطبقات الغنية، والفكرة هنا في عناصر الإنتاج، فالطبقات الفقيرة والمتوسطة لا تمتلك وسائل الإنتاج، وبالتالي لا تسهم في الإنتاج سوي بعنصر العمل فقط، وبالتالي سيؤدي ارتفاع الأسعار إلى تأكل دخلهم الوحيد وهو الأجور الحقيقية، ولا تمتلك هذه الطبقات أي عناصر انتاج تعوض ذلك. وذلك بعكس الطبقات الغنية المالكة لوسائل الإنتاج، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلي زيادة عوائدهم من الفوائد والريع بشكل أكبر من زيادة انفاقهم بسبب التضخم، ومن ثم يحدث ما يسمي بـ "الهندسة الاجتماعية"، بحيث يعمل التضخم على نقل الدخل جزئيًا من الطبقات الفقيرة والمتوسطة إلى الطبقات الغنية، مما يؤدي لاتساع رقعة الطبقة الفقيرة وتأكل الطبقة المتوسطة وتركز الثروات في نسب محدودة من المجتمع.

أما بالنسبة للأجور النقدية فتأثيرها متوقف على نسبة زيادة الأجور النقدية مقارنة بزيادة مستوي الأسعار، فإذا ارتفعت الأجور النقدية بشكل أكبر من ارتفاع الأسعار سيدعم هذا تحقيق العدالة الاجتماعية جزئياً، والعكس صحيح، ونظراً لأن الشواهد في مصر تؤكد على تأكل مستوي الأجور الحقيقية في مصر، فسوف نتوقع ان يكون إشارة المعاملين (μ_1)، (μ_2) موجبة. وبرغم أن الأدبيات الاقتصادية تعدد فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر والعمق المالي في دعم العدالة الاجتماعية في مصر بشكل مباشر، إلا أن تأثيرهم يتوقف على الهيكل الاقتصادي في الدولة. وبالمثل بالنسبة للأنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي يتوقف تأثيره على العدالة الاجتماعية على توجهات الدولة، سواء تستهدف زيادة الإنتاج على حساب الابعاد الاجتماعية أم العكس، ولكن تماشياً مع الأدبيات النظرية نتوقع أن تكون إشارة المعاملات من (μ_3) إلى (μ_6) سالبة. وباختصار، تم إنشاء نظام للمعادلات الأنية مكون من ثلاث معادلات لتقدير العلاقة التبادلية المقترحة بين الأجور والأسعار، وأثرهم على العدالة الاجتماعية في مصر على **النحو التالي**:

$wage_t = \gamma_0 + \gamma_1 inf_t + \gamma_2 fdi_t + \gamma_3 trade_t + \gamma_4 gov._t + \gamma_5 va_t + \gamma_6 pop_t + \gamma_7 urban_t + \epsilon_t$	**(1)**
$inf_t = \lambda_0 + \lambda_1 wage_t + \lambda_2 m2_t + \lambda_3 irm_t + \lambda_4 cons._t + \lambda_5 gdpcg_t + \lambda_6 urban_t + \varepsilon_t$	**(2)**
$gini_t = \mu_0 + \mu_1 wage_t + \mu_2 inf_t + \mu_3 fdi_t + \mu_4 fd_t + \mu_5 gov._t + \mu_6 gdpg_t + \epsilon_t$	**(3)**

حيث تنقسم متغيرات النموذج الأني ما بين متغيرات داخلية (أي المتغيرات الي يتم تحديدها بقوي من داخل النموذج) ومتغيرات خارجية (أي المتغيرات التي يتم تحديدها بقوي من خارج النموذج). حيث تمثل المتغيرات الداخلية هنا مستويات الأجور النقدية، والاسعار، وعدالة توزيع الدخل. بينما تمثل المتغيرات الخارجية باقي متغيرات النموذج بالإضافة إلى ثابت الدالة، والمتغيرات الوهمية. وتسمي المتغيرات الخارجية هنا بمتغيرات الأداة (Instrumental variables). وهنا قبل اعتماد النموذج ينبغي أولاً التأكد من حسن توصيفه (أي ما إذا كانت المتغيرات المستقلة في علاقتها مع المتغير التابع تتبع الشكل الخطي أم غير خطي)؛ وعليه تم استخدام اختبار (Auxiliary

regression) والخاص باختبار عدم الخطية وتوصيف النموذج. والذي أظهر أن كافة المتغيرات الخارجية تتبع الشكل الخطي في علاقتها بالمتغيرات الداخلية.

2-1 تمهيد البيانات (Data):

وفى النهاية يعرض جدول رقم (7) وصف موجز للمتغيرات المستخدمة بالتحليل ورموزها ومصادر البيانات.

جدول رقم (7):

وصف متغيرات الدراسة

البيانات	التوصيف	المصدر
wage	**متوسط الأجور النقدية للعاملين؛** وهي جميع المدفوعات النقدية والعينية (كالمأكل والمسكن) التي تُدفع للموظفين مقابل الخدمات التي يؤدونها، والاشتراكات الحكومية في خطط التأمينات الاجتماعية كالضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية التي تتيح مزايا للموظفين مقسومة على إجمالي العاملين بعد استبعاد العاملين في حالة بطالة.	(WBI)
inf	**التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)؛** وهو التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتُستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز.	(WBI)
gini	**معامل جيني؛** وهو يعكس مستوي التفاوت في توزيع الدخل بالمجتمع، ويتراوح ما بين الصفر والواحد الصحيح.	
fdi	**الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)؛** وهو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهي مقسومة على إجمالي الناتج المحلي.	(WBI)
fd	**الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)؛** وهي الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من قبل الشركات المالية، مثل القروض، وشراء الأوراق المالية غير السهمية، والائتمانات التجارية والحسابات المستحقة القبض الأخرى، التي تنشئ مطالبة بالسداد.	(WBI)
trade	**التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)؛** وهي مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات مُقاسة كحصة من إجمالي الناتج المحلي.	(WBI)
m2	**المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)؛** هو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية. وهي مقسومة على إجمالي الناتج المحلي.	(WBI)
irm	**هامش سعر الفائدة (%)؛** وهو سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك على القروض المقدمة للعملاء الرئيسيين مخصوماً منه سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك التجارية على الودائع تحت الطلب، أو الودائع لأجل، والودائع الادخارية.	(WBI)
gov.	**النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي)؛** ويشمل جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات العاملين). كما تشمل أيضاً معظم نفقات الدفاع والأمن الوطنيين، ولكنه يستبعد الإنفاق العسكري الحكومي الذي يشكل جزءاً من تكوين رأس المال الحكومي.	(WBI)
cons.	**نفقات الاستهلاك النهائي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)؛** وهو مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص) ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة). والبيانات بالقيمة الحالية للعملة المحلية.	(WBI)
gdpg	**نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)؛** وهو معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2010.	(WBI)
gdpcg	**النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)؛** وهو معدل نسبة النمو السنوي لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مبني على أساس سعر ثابت للعملة المحلية.	(WBI)
va	**تصنيع، القيمة المضافة (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)؛** وهو صافي ناتج الصناعات التحويلية المنتمية إلى الأقسام الفرعية 15-37 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة.	(WBI)
pop	**الزيادة السكانية (% سنوياً)؛** وهو المعدل الأسي لنمو السكان في منتصف العام من العام t-1 إلى t، معبرًا عنه كنسبة مئوية.	(WBI)
urban	**سكان المناطق الحضرية (% من إجمالي عدد السكان)؛** يشير سكان الحضر إلى الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية على النحو المحدد من قبل المكاتب الإحصائية الوطنية.	(WBI)

ملحوظة: (WBI)؛ قاعدة بيانات التنمية العالمية للبنك الدولي.

بينما يوضح جدول رقم (8) التوصيف الإحصائي ومصفوفة الارتباط بين المتغيرات على الترتيب.

جدول (8):
مصفوفة الارتباط بين المتغيرات خلال الفترة (1975-2021)

		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	(11)	(12)	(13)	(14)
ln wage	**(1)**	1													
inf	**(2)**	-0.231	1												
gini	**(3)**	0.913[a]	-0.324[b]	1											
fdi	**(4)**	0.086	0.119	-0.064	1										
fd	**(5)**	0.348[b]	-0.511[a]	0.475[a]	0.169	1									
trade	**(6)**	-0.497[a]	0.248[c]	-0.537[a]	0.456[a]	-0.123	1								
M2	**(7)**	0.487[a]	0.074	0.503[a]	0.312[b]	0.567[a]	-0.016	1							
irm	**(8)**	-0.030	0.430[a]	-0.029	0.319[b]	-0.086	0.451[a]	0.312[b]	1						
gov.	**(9)**	-0.817[a]	0.121	-0.846[a]	-0.091	-0.342[b]	0.315[b]	-0.627[a]	-0.110	1					
ln cons.	**(10)**	0.998[a]	-0.239	0.922[a]	0.083	0.353[b]	-0.489[a]	0.481[a]	-0.018	-0.837[a]	1				
gdpg	**(11)**	-0.591[a]	0.133	-0.709[a]	0.137	-0.265[c]	0.369[b]	-0.487[a]	-0.109	0.667[a]	-0.597[a]	1			
gdpcg	**(12)**	-0.511[a]	0.071	-0.649[a]	0.153	-0.215	0.343[b]	-0.476[a]	-0.119	0.617[a]	-0.515[a]	0.992[a]	1		
ln va	**(13)**	0.996[a]	-0.248[c]	0.929[a]	0.079	0.378[a]	-0.494[a]	0.494[a]	-0.004	-0.841[a]	0.999[a]	-0.608[a]	-0.526[a]	1	
pop	**(14)**	-0.719[a]	0.502[a]	-0.577[a]	-0.099	-0.433[a]	0.262[c]	-0.163	0.071	0.499[a]	-0.731[a]	0.215	0.091	-0.732[a]	1
urban	**(15)**	-0.803[a]	0.485[a]	-0.845[a]	0.114	-0.495[a]	0.452[a]	-0.277[c]	0.013	0.679[a]	-0.823[a]	0.486[a]	0.389a	-0.833[a]	0.824[a]
***Note*: - a, b, c indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.**															

المصدر : تم إعداده من خلال البرنامج الاحصائي E-Views 10

وفى جدول رقم (8) يلاحظ وجود ارتباط عكسي ضعيف جداً وغير دال إحصائياً يعادل (23.1%-) بين الأجور النقدية والاسعار، وبالمثل الارتباط السلبي بين الأسعار ومعامل جيني (32.4%-). وقد يرجع هذا الارتباط الضعيف بسبب التغيرات الهيكلية للسياسات الاقتصادية خلال هذه الفترة الطويلة، أي الانتقال من النظام الاشتراكي مروراً بالتحرر التدريجي واتباع برامج للإصلاح الاقتصادي وصولاً للنظام المختلط الحالي. بينما نجد ارتباط طردي قوي جداً بين الأجور النقدية وعدم عدالة التوزيع (91.3%) وهو دال إحصائياً عند مستوي 1%، وهو أمر غير متوقع ويعني أن زيادة الأجور النقدية يرتبط بها بشكل قوي ارتفاع عدم عدالة توزيع الدخل، والتفسير المنطقي لذلك هو أن ارتفاع مستوي الأجور يأتي كرد فعل لارتفاع مستويات الأسعار، ويكون بنسب أقل من ارتفاع الأسعار، وبالتالي يؤدي لتأكل مستوي الدخل الحقيقي للعاملين، وهو ما يؤدي لزيادة عدم عدالة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية مالكة وسائل الإنتاج. وهذا ما يؤدي لهذه الثنائية الغريبة. كما نجد أن أكثر المتغيرات الخارجية ارتباطا بمستوي الأجر النقدي كان القيمة المضافة الصناعية بمعامل ارتباط (99.6%)، يليه الانفاق الاستهلاكي الحكومي (81.7%-)، ثم التحضر (80.3%-)، ثم الزيادة السكانية (71.9%-)، والانفتاح التجاري (49.7%-)، وأخيراً الاستثمار الأجنبي المباشر (8.6%). أما بالنسبة للأسعار (التضخم)، فكانت أكثر المتغيرات الخارجية ارتباطا بها التحضر (48.5%)، يليه هامش سعر الفائدة (43%)، ثم الانفاق الاستهلاكي النهائي (23.9%-)، ثم المعروض النقدي بمعناه الواسع (7.4%)، وأخيراً نمو نصيب الفرد من الدخل (7.1%). أما بالنسبة لمعامل جيني، فكان أكثر المتغيرات الخارجية ارتباطاً به هو الانفاق الاستهلاكي الحكومي (84.6%-)، يليه النمو الاقتصادي (70.9%-)، ثم التنمية المالية (47.5%)، وأخيراً الاستثمار الأجنبي المباشر (6.4%-).

2- الأسلوب القياسي والنتائج:

يمكن دراسة النظام الذي يتكون من ثلاث معادلات باستخدام شروط الرتبة والترتيب المعتادة (rank and order conditions)، ومن الواضح أن المعادلات محددة بأكثر من اللازم (overidentified). وبشكل عام، يمكن استخدام طرق عدة لتقدير نظام المعادلات الأنية، ولكن هنا سيتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاثة مراحل (3SLS) لتقدير النموذج الأني الحالي. حيث تأخذ

هذه الطريقة في اعتبارها عند تقدير كل معادلة كامل النمذجة الاحصائية للمعادلات الأخرى بالنموذج، ولذلك تسمي هذه الطريقة "بطريقة المعلومات الكاملة"، وهي بذلك بالطبع أكثر كفاءة من طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) والتي تسمي "بطريقة المعلومات الناقصة" لانها لا تأخذ في اعتبارها عند تقدير كل معادلة الشكل الرياضي لباقي معادلات النموذج، كذلك من المعروف أن 3SLS أكثر كفاءة من 2SLS في أنها تسمح بالارتباطات بين الأخطاء غير الملاحظة عبر المعادلات المختلفة، وكذلك القيود بين معاملات المعادلات المختلفة، وبالتالي تحسن كفاءة التقدير من خلال الأخذ في الاعتبار حساب هذه الارتباطات عبر المعادلات (Wooldridge, 2002). ونظراً لأن أسلوب 3SLS له نفس فروض أسلوب OLS وبالتالي يلزم ان تكون كافة متغيرات النموذج ساكنة. وعليه سيتم التحقق من سكون المتغيرات في الخطوة التالية قبل تقدير النموذج.

1-2 اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

تتمثل الخطوة الأولى في التحليل القياسي في التحقق من سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة في النموذج، وذلك من أجل تجنب الانحدار الزائف، وعليه سيتم استخدام اختباري ديكى فوللر الموسع (ADF)، وفيليب بيرون (PP) الأكثر استخداما في البحوث التطبيقية للكشف عن السكون وذلك للتحقق من قوة وثبات النتائج (Robust). ويوضح الجدول رقم (9) نتائج السكون واستقرار السلسلة.

جدول (9):

نتائج اختبار استقرار السلسلة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختباري (***ADF***)، (***PP***)

Variables	***Augmented Dickey-Fuller (ADF)***					***Phillips-Perron (PP)***			
	Intercept	*Intercept & trend*	*None*	*Results*		*Intercept*	*Intercept & trend*	*None*	*Results*
Wage	-0.9229	-2.1166	13.301	I(1)		-0.8406	-2.2623	8.9374	I(1)
D(wage)	-5.7869[a]					-5.8122[a]			
Inf	-3.4118[b]			I(0)		-3.3498[b]			I(0)
Fdi	-3.4343[b]			I(0)		-3.2248[b]			I(0)
Trade	-2.4087	-3.2597[c]		I(0)		-2.1093	-2.4854	0.3312	I(1)
D(trade)						-5.4027[a]			
m2	-3.3669[a]			I(0)		-2.8553[c]			I(0)
Irm	-3.4321[b]			I(0)		-2.0948	-2.0187	-0.9083	I(1)
D(irm)						-4.0674[a]			
gov.	-3.1279[b]			I(0)		-3.9133[a]			I(0)
ln cons.	-1.0833	-1.7706	4.9844	I(1)		-1.1569	-1.9778	11.504	I(1)
D(ln cons.)	-5.9866[a]					-6.1396[a]			
Gdpg	-3.7246[a]			I(0)		-3.6337[a]			I(0)
Gdpcg	-3.8135[a]			I(0)		-3.7569[a]			I(0)
ln va	-1.6924	-2.1555	3.2693	I(1)		-1.3004	-1.4565	9.8138	I(1)
D(ln va)	-4.1760[a]					-4.3107[a]			
Pop	-1.2947	-3.4218[c]		I(0)		-0.6411	-2.3363	-0.7434	I(1)
D(pop)						-2.6093[c]			
Critical Values	***ADF***					***PP***			
1%	-3.7696	-4.4407	-2.6743			-3.7529	-4.4163	-2.6694	
5%	-3.0049	-3.6329	-1.9572			-2.9981	-3.6220	-1.9564	
10%	-2.6422	-3.2547	-1.6082			-2.6388	-3.2486	-1.6085	
Note: - a, b, c indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.									

المصدر : تم إعداده من خلال البرنامج الاحصائي E-Views 10

ويتضح من نتائج السكون بالجدول رقم (9) اتفاق اختبار (*ADF*) و (*PP*) على أن متغيرات (مستوي التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، والمعروض النقدي، والانفاق الاستهلاكي الحكومي، والنمو الاقتصادي، ونمو نصيب الفرد من الناتج) كانت ساكنة عند المستوي (Level)، أي أنهم متكامل من الدرجة I(0). في المقابل كانت متغيرات (الأجور النقدية، والانفاق الاستهلاكي النهائي، والقيمة المضافة الصناعية) غير ساكنة عند المستوى، ولكنها أصبحت ساكنة عند استخدام الفرق الأول (First difference)؛ أي أنهم أصبحوا متكاملين من الدرجة I(1). في المقابل اختلف الاختبارين في درجة سكون المتغيرات (الانفتاح التجاري، وهامش سعر الفائدة، والزيادة السكانية) فبينما أظهر اختبار (*ADF*) أنهم ساكنين عند المستوي، أظهر اختبار (*PP*) أنهم ساكنين عند الفرق الأول. ولترجيح أحد النتيجتين تم استخدام اختبارات سكون إضافية أكدت أن هذه المتغيرات ساكنة عند المستوي.

والخلاصة قد أكدت هذه الاختبارات أن متغيرات نموذج الدراسة ساكنة باستثناء متغيرات (الأجور النقدية، والانفاق الاستهلاكي النهائي، والقيمة المضافة الصناعية)، وبالتالي سيتطلب أخذ الفرق الأول لهذه المتغيرات غير الساكنة لتحويلها إلى ساكنة، وذلك لإمكانية تطبيق أسلوب المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل (3SLS).

2-2 الاختبارات التشخيصية (Diagnostic Tests):

قبل تقدير المعاملات ينبغي التأكد من جودة النموذج الأني المستخدم في التحليل وخلوه من مشاكل القياس المختلفة، وذلك للاطمئنان إلى النتائج المتحصلة، كما بالجدول رقم (10):

جدول رقم (10):
الاختبارات التشخيصية المستخدمة في نموذج الدراسة

Equations:	Adjusted R^2	Autocorrelation	ARCH test
wage	99.5%	4.0272 [0.1335]	0.9181 [0.3379]
Inf	38.5%	0.6714 [0.7149]	0.3031 [0.5819]
gini	58.0%	5.5167 [0.0585]^c	0.5294 [0.4669]
Normality (Doornik-Hansen test): 8.6577 [0.1938]			

المصدر : تم إعداده من خلال البرنامج الاحصائي E-Views 10

وأشارات الاختبارات التشخيصية الموضحة بالجدول رقم (10) إلى خلو معادلات النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي (Autocorrelation)، وذلك باستخدام اختبار (χ^2) (Ljung-Box Q': Chi-square) والذي يشير إلى اختبار مضاعف لاجرانج للارتباط الذاتي في البواقي. كما يتضح من اختبار (ARCH) الذي يشير إلى اختبار مضاعف لاجرانج لاختلاف التباين في السلسلة، أن قيمة (*F*) المحسوبة لمعادلات النموذج كانت غير معنوية إحصائياً مما يدل على أن المعادلات السلوكية للنموذج المستخدم لا يوجد به ارتباط ذاتي في تباين السلسة، كما يدل اختبار التوزيع الطبيعي المستخدم وهو اختبار (Doornik-Hansen) إلى أن البواقي في جميع معادلات النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، وترتيباً على نتائج هذه الاختبارات يمكن اتخاذ قرار بصلاحية استخدام هذه النموذج الأني في تقدير العلاقات المقترحة.

3-2 تقدير نموذج الدراسة خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي الأول:

نظراً لوجود تغيرات هيكلية كبيرة خلال فترة الدراسة الرئيسية (1975-2021)، فسيكون من الأنسب عمل تقدير أولي للنموذج خلال فترة متجانسة تقريباً، وهي فترة ما بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي الأول عام 1991، ثم بعد ذلك سيتم تقدير نموذج الدراسة خلال كامل الفترة.

جدول رقم (11):

الأجور النقدية والأسعار والتوزيع غير العادل للدخل: نتائج الاقتصاد القياسي

المتغير التابع: ln الأجر و inf و gini
الطريقة: ثلاث مراحل المربعات الصغرى (SLS3)
متغيرات الأدوات: Constant، fdi، gov.، trade، ln va، pop، Urban، m2، irm، ln cons.، gdpcg، fd، gdpg

Independent variable	*Equation (1)*	*Equation (2)*	*Equation (3)*
	ln wage	***Inf***	***Gini***
inf	0.0116 [2.887]***	-	0.0607 [3.271]***
ln wage	-	23.693 [2.992]***	0.5503 [6.463]***
fdi	0.0086 [1.105]	-	-0.0994 [-2.402]**
gov.	0.0334 [3.192]***	-	0.2110 [3.031]***
trade	-0.0074 [-2.452]**	-	-
ln va	0.8527 [39.73]***	-	-
pop	-0.0083 [-0.071]	-	-
urban	0.3209 [2.731]***	-6.7409 [-1.191]	-
m2	-	0.3406 [2.431]**	-
irm	-	3.4211 [4.972]***	-
ln cons.		31.739 [2.567]**	-
gdpcg	-	-1.5962 [-2.489]**	-
fd.	-	-	-0.0234 [-2.282]**
gdpg	-	-	0.0221 [0.307]
Constant	-27.662 [-5.886]***	-332.03 [-1.017]	34.652 [28.04]***
Adjusted R-squared	99.5%	38.5%	58.0%
Obs.	30	30	30

Note: - ***, **, * indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

المصدر : تم إعداده من خلال البرنامج الاحصائي E-Views 10

وهنا يتضح من الجدول رقم (11) العديد من النتائج المثيرة للاهتمام؛ فنجد أولاً وجود علاقة إيجابية تبادلية بين مستويات الأجور النقدية والأسعار في مصر، فنري من المعادلة الأولي وجود تأثير إيجابي لمستوي التضخم (الأسعار) على مستوي الأجور النقدية للعاملين، كما نري من المعادلة الثانية وجود تأثير إيجابي أيضاً لمستوي الأجور النقدية على مستوي التضخم (الأسعار)، وهو يدعم ما تم استنتاجه عند بناء نموذج الدراسة، فارتفاع مستويات الأسعار وما يستتبعه من غلاء المعيشة يؤدي إلى اضطرار القطاع الحكومي وشركات القطاع العام والخاص إلى رفع مستويات الأجور النقدية لتمكين العاملين من مجابهة غلاء المعيشة، ولكن نظراً لأن أجور العاملين تعد أكبر عنصر من عناصر تكاليف الإنتاج، فيؤدي زيادة أجورهم النقدية إلى زيادة تكاليف الإنتاج، وهو ما سينعكس مرة أخري في ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج، وهكذا يدخل الاقتصاد المصري في دائرة مفرغة من التضخم الحلزوني التصاعدي (سلسلة من الفعل ورد الفعل)، ويؤكد هذا الاتجاه العام التصاعدي لسلسلة الأجور النقدية للعاملين بالشكل رقم (1).

شكل رقم (1):
التطور الزمنى لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1977-2022)

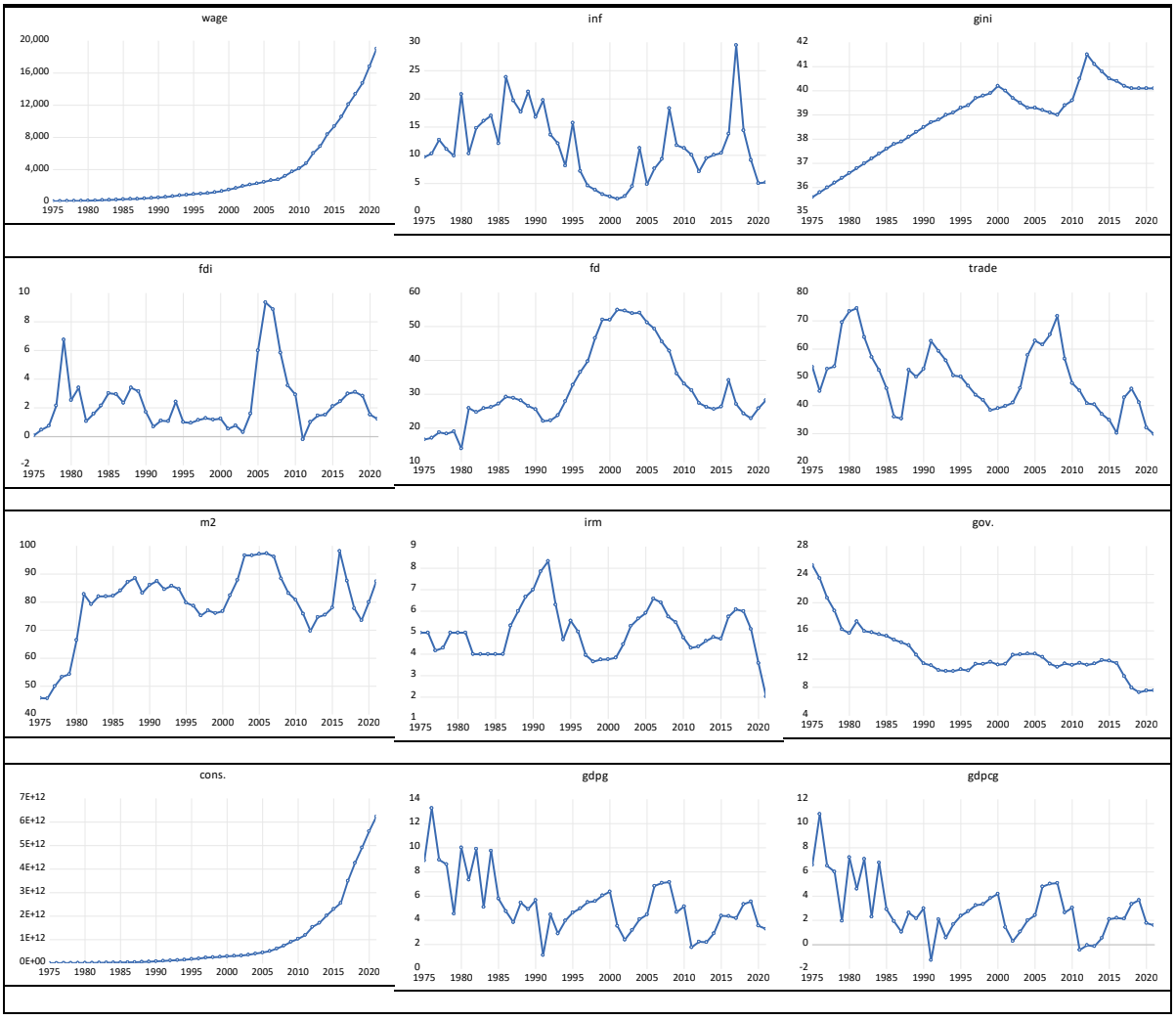

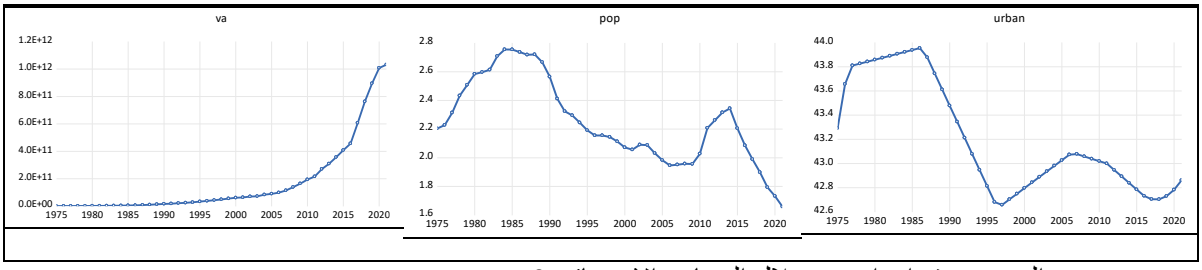

المصدر : تم إعداده من خلال البرنامج الاحصائي E-Views 10

يتضح من الشكل السابق: العلاقة بين أهم المتغيرات الاقتصادية (الأجور والأسعار والعدالة الإجتماعية)، حيث تبين أن حجم تأثير (معامل الانحدار) الأجور النقدية على التضخم أكبر بكثير من حجم تأثير مستويات الأسعار على الأجور النقدية، مما يتضمن أن زيادة الأجور النقدية للعاملين كرد فعل لغلاء المعيشة يكون أقل من مستوي الارتفاع في الأسعار أصلاً، وهو ما يؤدي لانخفاض مستويات الأجور الحقيقية للعاملين بمصر باستمرار، وقد يخفف من وطأه ذلك جزئياً ارتفاع مستوي إنتاجية العاملين بمصر نتيجة لارتفاع القيمة المضافة الصناعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية، والانفتاح التجاري والذي مكن من استيراد ميكنة حديثة ساهمت في زيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى عمليات إعادة تخصيص عناصر الإنتاج، وما استتبعها من برامج الخصخصة والتخلي عن بعض المشاريع الاقتصادية منخفضة الإنتاجية، والاتجاه الهبوطي للزيادة السكانية، كل ذلك ساهم في رفع الأجور الحقيقية للعاملين جزئياً، ولم تجعل الأمر تشاؤميا.

وكما هو متوقع، فإن زيادة مستوي الأجور النقدية وارتفاع مستويات الأسعار ذو تأثير إيجابي على معامل جيني. وهذا يعني أن ارتفاع مستويات الأسعار والأجور النقدية للعاملين تزيد من عدم عدالة توزيع الدخل في مصر، وهذه النتيجة متفقة مع مصفوفة الارتباط. وهنا قد يكون من البديهي أن ارتفاع مستويات الأسعار يؤدي لعدم عدالة التوزيع، ولكن كيف يؤدي زيادة الأجور النقدية لزيادة عدم عدالة توزيع الدخل. وهنا كما سبق شرحه في بناء النموذج، فالسر في امتلاك وسائل الإنتاج. فالطبقات الفقيرة والمتوسطة لا تمتلك في الغالب سوي عنصر العمل فقط والتي تساهم به في العملية الإنتاجية مقابل الأجور، ونظراً لانخفاض مستوي الأجور الحقيقية نتيجة ارتفاع مستوي الأسعار بشكل أكبر من ارتفاع مستوي الأجور النقدية، فهذا يؤدي لتأكل حصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة (العاملين) من عوائد العملية الإنتاجية، بينما الطبقات الغنية تكون هي المالكة في الغالب لوسائل الإنتاج (الأرض ورأس المال والإدارة) وهي العناصر التي عائدها يرتفع مع ارتفاع الأسعار، مما يعوض ارتفاع مستويات الأسعار على الطبقة الغنية. وبالتالي ارتفاع الأجور النقدية والأسعار بالشكل الحالي يكون فى غير صالح الطبقات الدنيا ويؤدي لزيادة عدم عدالة توزيع الدخل.

وبالانتقال للمتغيرات الخارجية؛ فيتضح من المعادلة الأولي وجود تأثير إيجابي كبير للقيمة المضافة الصناعية على مستوي الأجر النقدي للعاملين، نظراً لزيادته لإنتاجية العاملين، بالإضافة لتأثير إيجابي للتحضر أيضاً وذلك لارتفاع تكاليف المعيشة بالمدن عن الريف مما يؤدي لارتفاع الأجور بالمدن عن الريف. فالمقابل نجد تأثير سلبي للانفتاح التجاري على الأجور النقدية للعاملين، وهذا يعني أن الانفتاح التجاري حتى اللحظة الحالية في غير صالح الاقتصاد المصري،

بينما لم يكن للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والزيادة السكانية أي تأثير على مستوي الأجور النقدية.

ومن المعادلة الثانية يتضح وجود تأثير إيجابي للمعروض النقدي بمعناه الواسع، وهامش سعر الفائدة، والانفاق الاستهلاكي النهائي على مستوي التضخم. وهذه أمر متوقع لأن هذه العوامل تؤدي لزيادة الطلب، ونظراً لجمود الجهاز الإنتاجي المصري على تلبية هذا الطلب المتزايد فسيؤدي إلى ارتفاع الأسعارن بينما نجد تأثير سلبي لنمو نصيب الفرد من الناتج على مستوي الأسعار، لأنه يعكس ارتفاع في مستوي الإنتاج المقابل لكل فرد، وهو ما يؤدي لزيادة العرض نسبياً. في المقابل لم يكن للتحضر أي تأثير على مستوي التضخم.

أما **في المعادلة الثالثة** يلاحظ وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص على عدم عدالة توزيع الدخل في مصر، بينما نجد تأثير إيجابي للإنفاق الاستهلاكي الحكومي على عدم عدالة التوزيع، ويرجع ذلك لاتجاه السياسات الاقتصادية المصرية للتخارج من الأنشطة الاقتصادية وتركها للقطاع الخاص مع تقليل حجم القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام، وهو ما يتضمنه من الاتجاه العام الهبوطي لهذا الانفاق. في المقابل لم يكن للنمو الاقتصادي أي تأثير على عدم عدالة توزيع الدخل، وهذا يعني أن سياسات النمو الاقتصادي المصري غير شمولية، بمعني أنه نمو لا يهدف لشمول الطبقات الفقيرة والمحرومة داخله.

وأخيراً بالنسبة إلى الإحصاءات العامة يتضح ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل ($\overline{R}^2$) لمعادلات النموذج الأني، حيث تُفسر المعادلة الأولي 99.5% من التغيرات التي تحدث في مستوي الأجر النقدي للعاملين، وقد يرجع هذا القوة التفسيرية المرتفعة جداً إلى الارتباط شبه التام بين الأجر النقدي والقيمة المضافة الصناعية والذي يبلغ (99.6%) كما يتضح من الجدول رقم (8)، كما تُفسر المعادلة الثانية 38.5% من التغيرات التي تحدث في مستوي التضخم، وأخيراً تُفسر المعادلة الثالثة 58% من التغيرات التي تحدث في معامل جيني.

4-2 تقدير نموذج الدراسة خلال كامل الفترة:

بعد معرفة علاقات الدراسة خلال فترة الإصلاح الاقتصادي منذ بداية التسعينات، والتي تتسم بتحول في توجه الدولة نحو اقتصاد السوق بشكل كبير، حيث تعتبر هذه الفترة متجانسة إلى حد كبير في السياسات والتوجهات الاقتصادية والهيكل الاقتصادي. فنكون فى موضع يمكننا من تقدير علاقات الدراسة خلال كامل الفترة، والتي تتسم بتغير في السياسات والتوجهات والهياكل الاقتصادية ما بين اقتصاد اشتراكي واقتصاد السوق، وبالتالي هذا يمكننا من عمل مقارنة بين الفترات الاقتصادية المختلفة.

ويتضح من جدول رقم (12) اختفاء تأثير الأسعار على مستويات الأجور بالمعادلة الأولي، وعلى معامل جيني بالمعادلة الثالثة. ويرجع هذا لتوجهات الفترة الاشتراكية، والتي كانت تلتزم بسياسات اجتماعية في المقام الأول لتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال الحفاظ على تسعيره إجبارية لكافة السلع والخدمات المقدمة في الاقتصاد من خلال الجمعيات الاستهلاكية، مع تقديم دعم

كبير للمواطنين في شكل سلع تموينية، مما جنب تحويلات العاملين ارتفاع أسعار بعض السلع التي تباع في الأسواق الحرة (بدون التسعيرة الإجبارية) ، بينما ظل التأثير الإيجابي لارتفاع مستويات الأجور النقدية على الأسعار وعدم عدالة توزيع الدخل. كما يلاحظ اختفاء تأثير معظم المتغيرات الخارجية نتيجة للتغير في الهياكل الاقتصادية خلال فترة الدراسة الكاملة، حيث استمر التأثير الإيجابي للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، والقيمة المضافة الصناعية والتحضر على الأجور النقدية للعاملين، والتأثير الإيجابي لهامش سعر الفائدة على التضخم. والمثير للدهشة هو ظهور تأثير سلبي للنمو الاقتصادي على عدم عدالة توزيع الدخل بمصر، وهذا ينبع من توجهات النمو في النظام الاشتراكي والذي يهدف في المقام الأول لتعزيز العدالة الاجتماعية.

جدول رقم (12):

الأجور النقدية والأسعار والتوزيع غير العادل للدخل: نتائج الاقتصاد القياسي

المتغير التابع: ln الأجر و inf و gini
الطريقة: ثلاث مراحل المربعات الصغرى (SLS3)
متغيرات الأدوات: Constant، fdi، .gov، trade، ln va، pop، Urban، m2، irm، ln cons.، gdpcg، fd، gdpg

Independent variable	*Equation (1)*	*Equation (2)*	*Equation (3)*
	ln wage	***Inf***	***gini***
inf	-0.0049 [-1.155]	-	-0.0012 [-0.069]
ln wage	-	19.096 [3.882]***	0.5887 [8.715]***
fdi	-0.0092 [-1.132]	-	-0.1079 [-3.335]***
gov.	0.0358 [5.068]***	-	-0.0773 [-2.468]**
trade	0.0014 [0.848]	-	-
ln va	0.9036 [43.78]***	-	-
pop	0.0625 [0.641]	-	-
urban	0.3695 [4.854]***	1.4620 [0.411]	-
m2	-	-0.0448 [-0.761]	-
irm	-	2.4474 [4.707]***	-
ln cons.		-55.537 [-3.522]***	-
gdpcg	-	0.3621	-

Independent variable	*Equation (1)*	*Equation (2)*	*Equation (3)*
	ln wage	***Inf***	***gini***
		[1.158]	
fd.	-	-	0.0213 [2.882]***
gdpg	-	-	-0.0846 [-2.499]**
Constant	-31.445 [-9.077]***	1237.0 [2.457]**	35.717 [36.28]***
Adjusted R-squared	99.7%	52.0%	91.6%
Obs.	47	47	47
***Note*:** - ***, **, * indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively			

المصدر : تم إعداده من خلال البرنامج الاحصائي E-Views 10.

خامسًا: النتائج والتوصيات:

أ-النتائج:

وفيما يلي عرض لأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

1- وجود علاقة إيجابية تبادلية بين مستويات الأجور النقدية والأسعار في مصر، مما يتضمن أن الاقتصاد المصري يعاني من "التضخم الحلزوني".
2- حجم تأثير الأجور النقدية على التضخم أكبر بكثير من حجم تأثير التضخم على الأجور النقدية.مما يتضمن انخفاض مستويات الأجور الحقيقية للعاملين بمصر باستمرار.
3- أن ارتفاع مستويات الأسعار والأجور النقدية للعاملين تزيد من عدم عدالة توزيع الدخل في مصر، لأنه يكون في غير صالح الطبقات الدنيا ويؤدي لزيادة عدم عدالة توزيع الدخل.
4- منذ عام 1991 يختفي تأثير الأسعار على مستويات الأجور ومعامل جيني، ويرجع هذا لتوجهات الفترة الاشتراكية والتي كانت تلتزم بسياسات اجتماعية في المقام الأول لتحقيق العدالة الاجتماعية. بينما ظل التأثير الإيجابي لارتفاع مستويات الأجور النقدية على الأسعار وعدم عدالة توزيع الدخل.

ب-التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة، يمكن توجيه عدد من التوصيات التي يتعين على متخذي القرار وصانعي السياسات الاقتصادية أخذها في الاعتبار، فهذه التوصيات من شأنها إصلاح سياسات الأجور، وتحقيق مستوى معيشي لائق، ومن ثم تحقيق العدالة الاجتماعية، وأهم هذه التوصيات:

1- ضرورة معالجة تدهور المستوى الحقيقي للأجور فى مصر وعدم قدرتها على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للقوى العاملة وما يترتب على ذلك من نتائج غير مواتية للتنمية، من خلال تبنى سياسة للأجور تراعى تصحيح العلاقة بين الأجور والأسعار وتساعد على زيادة انتاجية الاقتصاد، وتتضمن هذه السياسة **ما يلي**:

أ- زيادة الأجور النقدية بما يكفل الوفاء بمستوى الحد الأدنى للمعيشة اللائقة للقوى العاملة، ولا نقصد هنا ضرورة الربط بين الأجور ونفقة المعيشة (سياسة السلم المتحرك) حيث يؤدى هذا إلى موجات تضخمية تعصف بالهدف من زيادة الأجر النقدى.

ب- زيادة الأجور المتوسطة للعامل مع العمل على خلق المناخ الملائم لزيادة الإنتاجية يمكن من ربط الأجر بالانتاجية مع المحافظة على قوته الشرائية إزاء ارتفاع الأسعار مع مراعاة أن أنزيادة فى الأجور تكون محكومة بباقى السياسات المالية والاقتصادية والتنظيمية حتى لا تتسبب فى المزيد من موجات التضخم.

ج- ان تصحيح الاختلالات الهيكلية للاقتصاد المصرى من خلال استراتيجية تنمية واضحة يمكن أن يقضى على التضخم السعرى ويحقق الاستقرار الداخلي والخارجي.

د- زيادة فعالية السياسات المالية والاقتصادية فى التعبئة الاقتصادية لأغراض التنمية والعدالة الاجتماعية.

2- تطوير البنية التحتية، وجود مؤسسات قوية في سوق العمل، وإعادة تخصيص وتوزيع الموارد نحو قطاعات الاقتصاد الحقيقي، ومراجعة السياسات الضريبية والتأمينية.

3- تفعيل دور المجلس القومي للأجور للقيام بالدور المنوط له فى تحديد الحد الدنى للأجور وذلك مع مشاركة المجتمع المدنى ممثلاً فى طرفين أساسيين هما: جمعيات رجال الأعمال ونقابات العمال بغرض التوصل إلى الحد العادل المرن المطلوب إقراره وتطبيقه، ذلك شريطة ربط هذا الحد الأدنى بمثلث السياسات الحيوى فى البلاد: الأسعار والإنتاجية وتوزيع الدخل.

4- أن يتم مراعاة أن يتوائم الحد الأدنى للأجر والخطة الاستراتيجية للدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية مثل: هدف تخفيف حدة الفقر، هدف مراعاة الاحتياجات الأساسية للعامل وأسرته وهدف رفع الإنتاجية، وأن يتم مراجعته سنوياً بما يتماشى مع ما يحد من تغيرات قد تطرأ على القوة الشرائية للجنيه المصرى.

5- وضع حدود قصوى للأجور الشاملة فى القطاعات الحكومية بدءاً من نسبة (35: 1) لتصل تدريجياً للحدود المتعارف عليها دولياً وهى نسبة (20: 1).

6- إعادة هيكلة العاملين فى الحكومة للتغلب على مشكلات العمالة الزائدة وضعف مستوي إنتاجية العامل.

7- تفعيل أجهزة حماية المستهلك للحد من التصاعد المخيف للأسعار مع ايقاف ممارسات الغش التجارى، وذلك بغرض حماية المنافسة الوطنية، ومنع الاحتكار، وضبط المخالفات، ومكافحة الفساد فى السلع المدعمة.

8- توفير آليات عادلة لفض المنازعات وتنظيم عملية التفاوض بين العمال وأصحاب العمل والحكومة بحيث يتم تحديد حقوق وواجبات كل طرف منهم، مع الأخذ بالأعتبار المصلحة العامة كهدف قومى مراد تحقيقه.

9- إعادة هيكلة سياسات الدعم وتوفير آليات واضحة للتحول من سياسات الدعم السلعى إلى الدعم النقدى.

10-ضرورة أن يوجد الاهتمام الكافي من قبل الإدارة العليا فى تطوير أداء العاملين وزيادة درجة الابتكار والإبداع لديهم وضرورة أن تقدم الشركات الحوافز المادية للعاملين وفق معايير جودة المنتجات.

11-ربط الأجور بمعدلات التضخم من ناحية والإنتاجة من ناحية أخرى حتى لا ترتفع الأسعار وتقل القدرة التنافسية للإنتاج المحلى، وبما يدعم رفع معدلات النمو الإقتصادى مع مراعاة تحقيق العدالة التوزيعية.

جـ-بحوث مستقبلية:

1. قياس أثر مصادر التضخم الداخلية والخارجية علي النمو الاقتصادي في مصر.
2. قياس أثر الإنتاج علي التضخم في مصر.
3. قياس العلاقة التبادلية بين الإنتاجية والأجور في مصر.

سادسًا : قائمة المراجع

أ- المراجع العربية:

1. أبو على ،محمد سلطان وخير الدين،وهناء .(2011). نحو سياسة متكاملة لإصلاح الأجور فى مصر"، مركز المعلومات ودعم القرار، **سلسلة آراء فى السياسات العامة، العدد(1)**، مايو.
2. الأزهرى،رامى حسنى محفوظ .(2011). **دور السياسة المالية فى تحقيق النمو الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى**، رسالة ماجستير، كلية التجارة،جامعة الزقازيق.
3. بالمر،توم جى.(2013). **أخلاقيات الرأسمالية.** ترجمة محمد فتحى. دار كلمات عربية، القاهرة.
4. البطرني، رنا محمد. (2021). أثر معدل التضخم والبطالة في النمو الاقتصادي: دراسة حالة جمهورية مصر العربية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، العدد الحادي عشر، الجزء الثاني.
5. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.
6. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الدخل والإنفاق والاسـهلاك، سنوات مختلفة.
7. حارن،أحمد موسي عيس .(2022). مفهوم الفقر بين ضعف الأجور وتكاليف المعيشة في السودان. **مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية**، مركز بحوث ودراسات حوض البحر الأحمر وجامعة الحضارة. ، **العدد 12**، سبتمبر.
8. حسانين،حازم محمد.(2018). استهداف الأجور كآلية لزيادة إنتاجية العمل والحد من البطالة في مصر. المعهد العربي للتخطيط، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 20، العدد الأول**.
9. حسانين،حازم محمد.(2023). العلاقة بين سياسات سوق العمل والعدالة الإجتماعية في النظرية والدراسات التطبيقية: دراسة مرجعية. المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد 14، العدد الأول يناير.
10. حسين،أحمد محمد.(2017). علاقة الأجور بالتضخم والإنتاجية في الاقتصاد المصري. **مجلة البحوث التجارية**، جامعة الزقازيق، كلية التجارة ،**المجلد 39، العدد الأول، يناير**.
11. حسين،عناية غازى .(2000). **التضخم المالي.** مؤسسة شباب الجامعه، الإسكندرية.
12. حلمى ،أمنية .(2006).نحو تطوير سياسة الحد الأدنى للأجور فى مصر. المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، القاهرة.
13. حماد، خديجه.(2009).**علاقة الأجور بالتضخم فى الجزائر خلال" (1970-2005)** .رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
14. الدجانى، مها أحمد.(2015). سياسات الحد الأدني للاجور والعدالة الإجتماعية في الجهاز الإداري المصري بين الواقع والمأمول. **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، **المجلد 16، العدد4.**

15. الرشيدى،أحمد ثاري.(2021). **تحديد مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة1990-2018**. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز،المملكة العربية السعودية.

16. رضوان، سمير.(2010). **سياسات الأجور والإصلاح الاقتصادي في مصر**.مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار، سلسلة الأوراق البحثية، ورقة رقم (8)، مارس.

17. الروبى،نبيل.(2007). **التضخم في الاقتصاديات المختلفة**.مؤسسة الثقافة العربية،القاهرة.

18. شحاتة، حسين.(2012). علاج مشكلة الخلل بين الأجور والأسعار فى المنهج الإقتصادى الإسلامى جامعة الأزهر، القاهرة.

19. صاري ،علي.(2021). **النمو الإحتوائي من أجل عدالة اجتماعية وتعزيز مكاسب الطبقات الهشة والفقيرة مع الإشارة إلي حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 12.**

20. عارف،محمود محمد.(2009). **التشغيل والدورات**.مكتبة المدينة،الزقازيق.

21. عبد رب النبي، أحمد محمد.(2019). نموذج لإعادة هيكلة الأجور في مصر مع الاستفادة من التجارب الدولية. **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،كلية التجارة،جامعة عين شمس، المجلد الثاني، العدد الثاني**، يوليو.

22. العربى،أشرف .(2011). نحو خريطة طريق لإصلاح هيكل وسياسات الأجور في مصر. ورقة مقدمة في إطار" لقاء الخبراء"، معهد التخطيط القومي، 4 يوليو.

23. العنزى،خالد ممدوح.(2020).مفهوم العدالة الإجتماعية في الفكر الرأسمالي والإشتراكي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، الجامعة اللبنانية، بيروت، **العدد الأول.**

24. العيسوي، إبراهيم .(1990). **الحد الأدنى للاجور :المفهوم والقياس والتقدير لمصر**.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

25. العيسوي، إبراهيم .(2013). الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية فى اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية** ، المعهد العربى للتخطيط، **المجلد 15، العدد1**.

26. فاروق،عبد الخالق.(2011). **إعادة توزيع الدخول ... مدخل أولى للعدالة الاجتماعية**. ورقة مقدمة فى مؤتمر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بالقاهرة، بتاريخ 17 نوفمبر.

27. فاروق،عبد الخالق.(2012). **اقتصاديات الأجور والمرتبات: كيف نبنى نظاما عادلاً للأجور.مكتبة الشروق**،القاهرة.

28. قنديل،ماجدة وحلمى، أمنية (2012). **سياسة الحد الأدنى للاجور: تحقيق التوازن بين الإنتاجية والعدالة الإجتماعية فى مصر**. المركز المصرى للدراسات السياسيه والاقتصاديه،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، العدد 30.

29. محرم، فتحى على.(1990).تقييم توازن الأجر النقدى للعاملين مع أسعار الحاجات الأساسية لمتطلبات المعيشة بجمهورية مصر العربية. مؤتمر الأسعار والدخول فى مصر، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

30.محمد، مروة منصور محمد.(2015). أثر إختلالات الأجور على الإنتاجية مع التركيز على مصر: دراسة قياسية. **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**،كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، **العدد 4**.
31.معن، رمضان السيد أحمد.(2019). محددات النمو االإحتوائى: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى. **مجلة التجارة والتمويل،كلية التجارة،جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الرابع**.
32.موسى،سلامة.(2012). **الاشتراكية في مصر.** مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، القاهرة.
33.نصار، هبه أحمد وعبد المولى، سمية.(2007).، النمو السكانى فى مصر وتحديات سوق العمل.**مجلة مصر المعاصرة، الجمعيه المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، العدد485** ، يناير.
34.وزارة المالية، الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

ب- المراجع الأجنبية:

1. Al-Nashar ,Sara. (2011**). Nominal Wage and Price Dynamics in Egypt: an Empirical Analysis.** ECES, Working Paper No. 163, September .
2. Appelpy, Joyce .(2010)**. The Rentless Revolution: Ahistory of Capitalism**. New York.
3. Benlialper, Ahmet and Hasan Cömert. (2016). Implicit asymmetric exchange rate peg under inflation targeting regimes: the case of Turkey. Cambridge Journal of Economics 40, no. 6.
4. Duarte ,Rita and,Marques ,Carlos Robalo. (2009)**. The Dynamic Effects of Shocks to Wages and Prices in the United States and the Euro Area.** European central Bank, No 1067 / July.
5. Fares, Hala and Ibrahim, Alaa .(2008)**.Wage-Price Causality in The Egyptian Economy (1990-2005).** ECES.Working Paper No. 136. July.
6. Harik, Iliya.(1992). Subsidization policies in Egypt: Neither economic Growth Nor Distribution. **International Journal of Middle East Studies 24, no.3.**
7. Kheir-El-Din, H. and El-Laithy H. (2006).**An Assessment of Growth, Distribution and Poverty in Egypt: 1990/91-2004/05.** The Egyptian Center of Economic Study.Working Paper No. 115,
8. Omar, Noha and AbdeLatif Heba. (2011)**.The Employment and Wage Effect of Minimum Wage in The Egyptian Public Sector.**Working Paper No. 166 ,December.
9. Shehata, Abd Allah.(2007). **The Impact of Reducing Energy Subsidies on Energy Incentive Industries in Egypt**. the Egyptian Center for Economic Department(ECES).
10. Strauss , Jack and Wohart, Mark. (2004). **The Linkage between Prices, Wages, and Labor Productivity: A Panel Study of Manufacturing Industries.** Southern Economic Journal, Vol. 70, No. 4, Apr.